وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام والاتصال

المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية

دراسة تحليلية لعينة من النشرات الإخبارية الرئيسية في قناة الجزائرية TVA3

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: الاتصال والعلاقات عامة

إعداد الطالبتين:

✍ عبير رباحي

✍ نورة بلماحي

إشراف الدكتور:

عبد الرحمان بابا واعمر

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. طوالبية محمد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
د.بابا واعمر عبد الرحمان	أستاذ محاضر "" أ""	جامعة غرداية	مشرفا–ومقررا
أ. فريجات نسيبة	أستادة مساعدة "" أ""	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعي

1440–1441 هـ/2019–2020 م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام والاتصال

المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية

دراسة تحليلية لعينة من النشرات الإخبارية الرئيسية في قناة الجزائرية الثالثةTVA3

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: الاتصال والعلاقات عامة

إعداد الطالبتين:

✍ **عبير رباحي**

✍ **نورة بلماحي**

إشراف الدكتور:

عبد الرحمان بابا واعمر

السنة الجامعية

1440-1441 هـ/2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

قال رسول صلى الله عيه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الثاء الجميل على الرازق الجليل، الذي من علينا بنعمة الاسلام، ووفقنا للوصول إلى هذا المقام وما توفيقنا إلا بالله تعالى، فالحمد لله أولا وأخرا .

نتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر والعرفان إلى من زودنا بإرشاداته وتوجيهاته بصبر وسخاء فأنار لنا الدرب وكان نعم المرشد والموجه، إلى أستاذنا الدكتور بابا واعمر عبد الرحمان .

كما نشكر كل الأساتذة الذين سهروا على تكويننا وتوجيهنا وخاصة أساتذة قسم علوم الاعلام والاتصال.

كما نتوجه بعبارات الشكر والامتنان إلى جميع من مد يد المساعدة لنا بإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة وإلى كل من قدم لنا المشورة والنصيحة سواء من العائلة أو الاصدقاء لترى هذه الدراسة النور.

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه في إتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

إلى من سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم

إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى معنى الحب والتفاني إلى التي صبرت على كل شيء وكانت سندي وقت الشدائد إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي أعز ملاك حفظها الله

إلى من أسرجوا النور في ظلمة ليلي أختي يسرا وأخواي محمد و أيوب

إلى جدي وجدتاي وأخوالي وخالاتي إلى أعمامي وعماتي وكل الأقارب

إلى من جمعتني بهم الحياة ولو للحظات صديقاتي فاطمة خيرة حنان سمية مباركة

إلى من قاسمتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي الغالية عبير وإلى كل عائلتها

إلى كل من علمني حرفا في منهاج الدراسة ونهج الحياة

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي إلى هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

نورة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى أمي جيشي الداعم لطموحاتي وأحلامي "سعاد"

إلى منبع الحنان والأمان ربي لا يحرمني منك، أطال الله في عمرك ورعاك

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الشوك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي "طيب" دمة لي الكتف الذي لا يميل.

إلى عزوتي وسندي في الحياة إلى "قاسم" و"وليد" و"لؤي"، إلى وحيدتي وحبيبتي التي لا أملك من غيرها أختي "منية" دمتم خير السند.

إلى زوجي حبيبي "محمد الحبيب قسوم" الذي كان لي خير السند وخير الداعم وكان له الفضل في عملي هذا.

إلى حبيبتي زوجة أخي "وسيلة" و حبيب عمته "تيم الله" حفظكم الله و رعاكم.

إلى صديقتي ورفيقة دربي طوال الخمس سنوات "نورة" التي كانت خير سند لي في مشواري الدراسي.

إلى أختي التي لم تلدها لي أمي إلى صديقة الطفولة إلى عزيزتي "مباركة" إلى أخر العمر إن شاء الله.

إلى جدتي أخوالي وخالاتي إلى أعمامي وعماتي كل باسمه إلى كل أهل والأقارب من ساندني ودعمني ولو بكلمة

عبير

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية دراسة تحليلية لعينة من النشرات الإخبارية بقناة الجزائرية الثالثة، حيث تهدف هذه الدراسة التعرف على طبيعة المعالجة الإعلامية لحدث الحراك في القناة وعلى مدى اهتمام القناة بموضوع الحراك، وانطلقت الدراسة من تساؤل جوهري رئيسي تمثل فيما يلي: **كيف عالجت قناة الجزائرية الثالثة موضوع الحراك الشعبي في الجزائر؟**

وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، باعتماد منهج المسح بالعينة، وشملت العينة 6 نشرات إخبارية تم اختيارها بطريقة قصدية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- كشفت الدراسة من خلال المحتوى المعالج أن التقرير الصحفي هو أهم وأكثر الفنون والأنواع الصحفية التي اعتمدتها القناة في معالجتها للحراك الشعبي، باعتبار أن التقرير يعطي مجالا أوسع لتقديم المعلومة وتطوراتها، في حين نجد استخدام ضعيف للحديث الصحفي نظرا للسياسة الاعلامية التي تتماشى مع القناة والتي فرضت معالجة الموضوع من منظور واحد بدل فتح النقاش من خلال الحديث الصحفي.
- يتضح من خلال المعالجة الإعلامية للمحتوى أن القناة اعتمدت على اللغة العامية بالدرجة الأولى رغبة منها في إبراز شعبية وزخم الحراك والبعد الوطني الذي اتخذه الحراك تليها اللغة العربية الفصحى باعتبارها قناة عمومية تتميز بالطابع الرسمي.
- بينت الدراسة بروز الاتجاه المؤيد للقناة في معالجتها للحراك من خلال انحيازها لتثمين دور الجيش ودعمه والحوار والانتخابات الرئاسية والمسيرات السلمية المطالبة بالإصلاحات بينما برز الاتجاه المحايد للقناة في العدد الاول من العينة أي في الجمعة الثانية من الحراك.

الكلمات المفتاحية:

المعالجة الإعلامية – القنوات الجزائرية – الحراك الشعبي الجزائري.

Abstract of the study:

This study dealt with the topic of media treatment of popular movement through Algerian channels an analytical study of a sample of news bulletins in The Algerian Channel 3, where this study aims to identify the nature of the media treatment of the event of movement in the channel and the extent of the channel's interest in the subject of mobility, and the study started from a fundamental question: **How did The Third Algerian Channel dealt the issue of popular movement in Algeria?**

This study is part of the analytical descriptive studies, adopting the sample survey method, and the sample included 6 news bulletins selected in a deliberate way and the study reached a set of results, the most important of which are:

• The study revealed through the content processed that the press report is the most important and most important arts and types of journalism adopted by the channel in its treatment of the popular movement, considering that the report gives more scope for the presentation of information and its developments, while we find a weak use of press talk due to the media policy that is in line with the channel and which forced the handling of the topic from a single perspective instead of opening the discussion through press talk.

It is obviuos from the media treatment of the content that the channel relied primarily on the colloquial language in order to highlight the popularity and momentum of the movement and the national dimension taken by the movement, followed by classical Arabic as a public channel characterized by a formal character.

• The study showed the emergence of the trend supporting the channel in its treatment of the movement through its bias to value the role of the army and its support, dialogue, presidential elections and peaceful marches demanding reforms, while the neutral trend of the channel emerged in the first issue of the sample i.e. on the second Friday of the movement.

Key words :

Media processing- Al-Jazairia Channel - the popular movement in Algeria -

العنـوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
مقدمة	02-01
الإطار المنهجي للدراسة	
تحديد اشكالية الدراسة وتساؤلاتها	04
أهمية الدراسة وأهدافها	05
أسباب اختيار الموضوع	06
حدود الدراسة	06
منهج الدراسة والأدوات المستخدمة	07
مجتمع البحث وعينة الدراسة	11
مفاهيم الدراسة	12
الخلفية النظرية لدراسة	13
الدراسات السابقة	17
الفصل الأول: المعالجة الإعلامية للقنوات التلفزيونية الجزائرية في ظل قوانين الإعلام	
البحث الأول: المعالجة الإعلامية	24
المطلب الأول: أنواع المعالجة الإعلامية	24
المطلب الثاني: أسس المعالجة الإعلامية	26
المطلب الثالث: ضوابط المعالجة الإعلامية	27

المبحث الثاني: ظهور وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية	**29**
المطلب الأول: قنوات التلفزيون العمومي	**29**
المطلب الثاني: القنوات التلفزيونية الخاصة	**33**
المطلب الثالث: القنوات الجزائرية في قانون الإعلام 2012 و 2014	**35**
الفصل الثاني: الحراك الشعبي الجزائري والسياقات العربية	
المبحث الأول: طبيعة الحراك الشعبي العربي وتداعياته	**43**
المطلب الأول: الحراك الشعبي و المفاهيم المشابهة	**43**
المطلب الثاني: دوافع و محصلات الحراك الشعبي العربي	**44**
المطلب الثالث: الحراك الشعبي العربي بين الانتقال الديمقراطي وإعادة إنتاج التسلطية	**50**
المبحث الثاني: الحراك الشعبي في الجزائر	**52**
المطلب الأول: دوافع حراك 22 فيفري 2019 الجزائري.	**52**
المطلب الثاني: مسار حراك 22 فيفري 2019 الجزائري.	**56**
المطلب الثالث خصائص حراك 22 فيفري 2019 الجزائري.	**59**
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي (عرض وتحليل النتائج)	
المبحث الأول: عرض وتفسير النتائج	**64**
المطلب الأول: بطاقة فنية عن قناة الجزائرية الثالثة	**64**
المطلب الثاني: عرض نتائج استمارة وجمع البيانات	**66**
استنتاجات الدراسة	**77**
الخاتمة	**80**

المراجع	**92**
الملاحـــق	

رقم الجداول	عنـوان الـجدول	رقم الصفحة
01	جدول يمثل فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع	66
02	جدول يمثل فئة موقع المادة الإعلامية	67
03	جدول يمثل فئة الأنواع الصحفية	68
04	جدول يمثل فئة اللغة المستخدمة	69
05	جدول يمثل فئة العناصر التيبوغرافية	70
06	جدول يمثل فئة الموضوع	71
07	جدول يمثل عنصر فئة المسيرات السلمية	73
08	جدول يمثل فئة مصدر المادة الإعلامية	74
09	جدول يمثل فئة الاتجاه	75
10	جدول يمثل فئة الفاعل	76

مقدمة:

يشكل الإعلام عصب الحياة المعاصرة ووجها من وجوه الحضارة، كما يعبر عن السياسة والاتجاهات الفكرية والظروف الاجتماعية والنظم الاقتصادية، ويؤثر فيها كما يتأثر بها.

وقد شهدت علوم الإعلام والاتصال تطورا كبيرا انعكس على وسائل الإعلام المرئية، باعتبارها من أكثر مجالات الإعلام تأثرا بالثورة العلمية والتكنولوجية التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين الذي كان عصر التلفزيون وقد كان انتشاره كبيرا وسريعا، وتميز التلفزيون عن سائر وسائل الإعلام الأخرى بقدرته على تغطية الأحداث والقضايا بسرعة فائقة وبمتابعته الفورية والدقيقة للأحداث، بل وفي الاحيان الأخرى في حالة وقوعها، وبازدياد الحاجة للمعرفة في ظل الأحداث والتطورات التي يشهدها العصر الحالي وازدياد تدفق الإعلام فظهرت الحاجة إلى إنشاء القنوات الفضائية ومن هنا برزت القنوات الفضائية العمومية منها والخاصة، والتي تعد من الإنجازات التي كسرت الحواجز بين الشعوب، وحاولت التقريب بين الثقافات، وساهمت في تبادل المعلومات، ونالت المصداقية واستطاعت بالفعل أن تجذب الجماهير إليها، وأصبح لهذه القنوات جمهورها وفاعليتها على أرض الواقع.

شهدت المنطقة العربية بعد عقود من الحكم الاستبدادي والجمود السياسي والتدهور الاجتماعي والركود الاقتصادي، حركات شعبية أرات تغيير الخارطة السياسية لأنظمة الحكم، وبناء ديمقراطية عربية تحترم فيها إرادة الشعوب في تحديد من يحكمها، وحققت البعض منها إنجازات ونجاحات متباينة، فحين تعثرت الأخرى حتى أصبح التغيير السياسي فيها مستعصيا.

أما في الجزائر فقد كشفت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المدن الجزائرية عن عمق أزمة نظام طال أمدها، وكان اعلان ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع هذه الاحتجاجات التي كانت بدايتها في جمعة 22 فيفري 2019 .

وكان من البديهي في خضم تسارع هذه الأحداث وتناميها والتطورات المضطربة في تلك البلدان أن يكون هناك دورا حيويا ومهما للقنوات الفضائيات العالمية والعربية، ومن تلك الفضائيات فضائية الجزائرية الثالثة وفي ظل حراك 22 فيفري 2019 تزايد اهتمام الشارع الجزائري حول القنوات مصداقية الفضائية الجزائرية وعن أدائها المهني تجاه معالجة موضوع الحراك الشعبي بالجزائر

ونتيجة للتطورات التي حدثت منذ 22 من فيفري، وتسارع الأحداث التي شملت الحراك مما جعلته محط أنظار العالم.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء عن المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية عن طريق دراسة تحليلية لعينة من النشرات الإخبارية في قناة الجزائرية الثالثة.

ولمعالجة الموضوع من كل جوانبه قسمنا دراستنا إلى جانب منهجي، ونظري، وتطبيقي، حيث حاولنا في الجانب المنهجي تقديم الموضوع ضمن مقدمة عامة تحدثنا فيها عن بعض جوانب موضوعنا وأهم المحاور التي سنركز عليها، بعدها إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، وأسباب اختيار الموضوع، مع أهداف و أهمية الدراسة ونوعية الدراسة، ومنهج وأدوات الدراسة التي اعتمدنا عليها، والمقاربة النظرية التي ارتكزت عليها الدراسة، إضافة إلى بعض الدراسات السابقة والمشابهة. أما الإطار النظري فقسمناه إلى فصلين كل فصل شمل على ثلاثة مباحث.

الفصل الأول بعنوان: المعالجة الإعلامية للقنوات التلفزيونية الجزائرية في ظل قوانين الإعلام ، ركزنا في المبحث الاول على المعالجة الإعلامية أنواعها وأسسها وضوابطها أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ظهور وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية العمومية والخاصة وإلى قوانين الإعلام الصادرة ف2012 و2014، في حين تناول الفصل الثاني: الحراك الشعبي الجزائري والسياقات العربية، وقسم إلى مبحثين حيث تطرق المبحث الأول إلى طبيعة الحراك الشعبي العربي وتداعياته، بتحديد مفهوم الحراك الشعبي والمفاهيم المشابهة له، ودوافعه ومحصلاته في المنطقة العربي وذكر نماذج تونس ومصر.

أما الجانب التطبيقي فتناول نتائج التحليل فقد ركزنا في المطلب الأول على تشخيص قناة الدراسة، بينما تطرق المطلب الثاني إلى تناول التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل و المضمون لنشرات الأخبار في قناة الدراسة، وصولا إلى النتائج العامة للدراسة، لتكون آخر مرحلة خاتمة هذه الدراسة.

الإطار المنهجي للدراسة:

- **تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.**
- **أهمية الدراسة وأهدافها.**
- **أسباب اختيار الموضوع.**
- **حدود الدراسة.**
- **نوع الدراسة.**
- **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة.**
- **مفاهيم الدراسة.**

الإشكالية:

إن التطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم أحدث ثورة كبيرة في مجال الإعلام والاتصال حيث أفرز هذا الأخير ظهور عدة وسائل إعلامية باختلاف أنواعها، رسخت في مراحلها المختلفة لمفاهيم ومصطلحات كان لها دور ريادي في كشف الحقائق وفضح ممارسات الاستبداد والاستغلال وكبر دوره وتعاظم فأصبح يطلق عليه السلطة الرابعة في الدول الليبرالية، حيث أصبح للإعلام دور كبير في تغطية وتوثيق الأحداث السياسية البارزة وفترات الانتقال التاريخية، بل وحتى في بعض الأحيان صنعها وبلورتها ونقل تفاصيل ومفارقات الأزمة والصراع على السلطة في زمن الثورات الشعبية.

كما شهدت المنطقة العربية في السنوات العشر الأخيرة جملة من التغيرات شكلت منعرجا سياسيا حاسما تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة بداية من تونس أواخر 2010م ثم انتشرت في معظم أنحاء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي باتت تعرف بالربيع العربي، فشهد البعض منها تغيرات وإصلاحات بينما اتخذت أخرى أشكالا بدأت من نطاق احتجاجات وصلت إلى حروب أهلية كما هو الحال في سوريا واليمن ...

والجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت تحولات سياسية أو ما أطلق عليه بالحراك الشعبي حيث بدأت بمسيرات 22 فيفري 2019 م رافعة شعارات رافضة للعهدة الخامسة وصولا إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإسقاط الانتخابات الرئاسية. فكانت هذه المسيرات إحدى أهم وأعظم نقاط الفاصلة و الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر وعرفت هذه الأخيرة حشود مليونيه لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962م . جمعت كل أقطار الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها ، ونجحت في لم شمل المجتمع الجزائري على رغم اختلافاتهم الايديولوجية والفكرية على كلمة واحدة وهي لا للعهدة الخامسة.

وهذا ما جعل من الحراك الشعبي الجزائري محط اهتمام وأنظار وسائل الإعلام العالمية والعربية والوطنية الخاصة والعمومية ومن بينها قناة الجزائرية الثالثة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتعرف وتسلط الضوء على الدور الذي تقوم به قناة الجزائرية الثالثة A3 من خلال معالجتها لموضوع الحراك الشعبي في الجزائر للوصول إلى هدفنا فإنه تم اختيار النشرات الرئيسية الإخبارية في القناة كعينة لدراسة. وبناء على ما تم طرحه أعلاه قمنا

بطرح التساؤل الرئيسي التالي: **كيف عالجت قناة الجزائرية الثالثة موضوع الحراك الشعبي في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية:

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي انبثقت التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى اهتمام قناة الجزائرية الثالثة بالحراك الشعبي في الجزائر؟
- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها القناة في معالجتها الإعلامية للحراك الشعبي الجزائري؟
- ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها القناة في معالجتها للحراك الشعبي الجزائري؟
- هل شملت تغطية القناة للحراك جميع التراب الوطني؟

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث دراسة الحدث السياسي المتمثل في الحراك الشعبي في الجزائر الذي كان محط اهتمام وسائل الإعلام العالمية والوطنية وتكمن الأهمية في معرفة الكيفية التي عالج بها الإعلام الوطني الحراك الشعبي وبشكل خاص القنوات العمومية منها.
- تشكل الدراسة جانب من جوانب العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والحياة السياسية في المجتمع الجزائري.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها القناة في معالجتها للحراك.
- تحديد الموقع الذي احتله موضوع الحراك في القناة.
- التعرف على القضايا التي أبرزتها القناة في معالجتها للحراك.
- إبراز الأساليب الإعلامية المستعملة التي اعتمدت عليها القناة في معالجتها للحراك.
- كشف عن مواطن القصور في معالجة القناة للحراك الشعبي في الجزائر.
- تبيان مدى انعكاس السياسية الإعلامية على مضامين قناة الجزائرية الثالثة في معالجتها للحراك الشعبي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية:

- حداثة الموضوع وأهمية دراسته من الناحية الإعلامية.
- مسايرة الأحداث الراهنة والمهمة في الجزائر كالحراك الشعبي.
- إثارة الموضوع ومناقشته قصد تسليط الضوء بشكل خاص في موضوع الحراك ومحاولة معرفة كيف تعامل معه الإعلام.

الأسباب الذاتية:

- رغبة منا في إبداء وجهة النظر الموضوعية في كيفية معالجة الإعلامية للحراك في القنوات الجزائرية العمومية.
- الإسهام بدراسة في تحليل المضامين الإعلامية تدعم مكتبة قسم الاعلام والاتصال بجامعة غرداية.
- الميل الشديد إلى البحث في المواضيع ذات البعد السياسي.
- رغبة منافي توثيق أحداث الحراك الشعبي الجزائري والذي أصبح ذكرى وطنية.

حدود الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة وضمان التحكم فيها حددنا مجال الدراسة التي ذكرها الكثير من الباحثين وهي:

حدود مكانية: متمثلة في تحليل مضمون نشرات الأخبار بقناة الجزائرية الثالثة أنموذجا للقنوات الجزائرية المعالجة للحراك.

حدود زمانية: دراسة أعداد نشرة الثامنة الرئيسية في قناة الجزائرية الثالثة من بداية شهر جانفي 2020 إلى شهر سبتمبر 2020 .

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها

كما توجد عليه في الواقع[1].و تعرف هذه الدراسات بأنها أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج العملية تم تفسيرها بطرقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[2].حيث أن الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة القضايا السياسية في النشرات الإخبارية، ومن بينها موضوع الحراك الشعبي في الجزائر في قناة الجزائرية الثالثة بشكل أدق بحيث تستهدف التعرف على الأوصاف الدقيقة للظاهرة وتحليلها.

منهج الدراسة:

بما أن دراستنا حول المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي في الجزائر ارتأينا استخدام **المنهج المسحي** والذي يعد من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية ومن أهم المناهج المستخدمة في ميدان علوم الإعلام والاتصال.

ويعرف المنهج المسحي بأنه الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية الغير المصطنعة، من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك [3].

ويعرفها **هويتني**: المنهج المسحي بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو نسق من السلوكيات[4].

وقد اعتمدنا في دراستنا المتمحورة حول المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي في الجزائر من خلال قنوات الجزائرية على المنهج المسحي، من خلال تسجيل نشرات الاخبار الرئيسية لقناة الجزائرية الثالثة وإجراء المسح عليها بإتباع أداة تحليل المحتوى من خلال استخراج فئات التحليل من المادة الإخبارية وتحديد تكرارها بهدف التعرف على ترتيب أجندتها.

[1]– منال هلال المزاهرة، **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2014، ص307.

[2] – منال هلال المزاهرة، **مرجع ذكر سابقا**، ص308.

[3] – احمد مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2007، ط 3، ص286.

[4] – يوسف تمار، **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية – الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017 ص65.

أدوات الدراسة:

إن طبيعة دراستنا تتطلب الاستعانة بعدة أدوات في عملية جمع البيانات والمعلومات وقد اعتمدنا على أداة الملاحظة و تحليل المضمون.

الملاحظة:

اعتمدنا على الملاحظة من أجل تكوين صورة أولية حول إشكاليتنا المطروحة وطبيعة البينات والمعلومات التي سوف نجمعها وتم استخدامها من خلال ملاحظة عدد من النشرات الإخبارية محل الدراسة واخترنا الملاحظة البسيطة والتي تعرف بأنها أعلى مستوى من الملاحظة العابرة، وتفيد في الدراسات الاستطلاعية، وتتضمن الملاحظات السهلة المبسطة وغير المعقدة، كملاحظة الأشياء المادية المحسوسة و النماذج و تتم بالعد و القياس والتصنيف، ومن هذه المقاييس مقياس التقدير.[1]

تحليل المضمون:

و يعرف تحليل المضمون بأنه الطريقة المنهجية التي نستخدمها لكي نصف مضمون الاتصال سواء أكان هذا المضمون شفهيا، أو مكتوبا، أو إذاعيا أو تلفزيونيا، وصفا كميا و موضوعيا بطريقة منتظمة منهجية بغرض اختيار فروض علمية أو الإجابة على التساؤلات بحثية[2].

وعرفه روجي ميتشلي (Mucchiellli) بأنه مجموعة من الطرق المتنوعة و الموضوعية و منهجه والكمية والمستنفدة يكون هدفها المشترك استخراج أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالأشخاص أو الأحداث أو المواضيع و الأهم من كل ذلك هو إعطاء معاني لتلك المعلومات[3] .

ينقسم تحليل الموضوع إلى نوعين هما:

تحليل المضمون الكمي(Quantitative Content Analysis) :

ويتم بموجبه تفكيك النص أو عينة النصوص وترجمة الأفكار، والمصطلحات، والرموز ترد فيها مدلولات ومؤشرات رقمية يمكن تحليلها، والتوصل من خلالها إلى نتائج موضوعية دقيقة.

تحليل المضمون الكيفي(Qualitative Content Analysis) :

[1] – منال هلال المزاهرة، **مرجع ذكر سابقا**، ص171.

[2] – **مرجع نفسه**، ص 370.

[3] – يوسف تمار، **مرجع ذكر سابقا**، ص 124.

يقوم على إجراءات تمكن الباحث من تحليل النصوص الواردة في مختلف المضامين الإعلامية والسياسية، ضمن خطة منهجية متكاملة تجمع كافة متغيرات الظاهرة مدار البحث في السياق موحد، و تمكن الباحث من التوصل إلى نتائج منطقية تزيل الغموض عن الظاهرة المبحوثة، أو تحل التعارض بين الخيارات لمتغيراتها.[1]

وتم استخدام الأداة في الدراسة عن طريق تصميم استمارة تحليل المضمون تتضمن فئات ووحدات التحليل لمضمون النشرات الإخبارية الخاصة بعينة الدراسة الخاصة بموضوع الحراك وتحليلها من الجانب الكيفي والكمي ووفق المقاربة النظرية للدراسة.

تحديد فئات ووحدات التحليل:

– فئات التحليل:

وانطلاقا من أهداف دراستنا فقد حددنا الفئات التالية:

– فئات الشكل: هي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المزمع دراسته يحاول الإجابة عن السؤال: كيف قيل؟ أحد ركائز تحليل المحتوى.

– فئة المدة الزمنية: وهي الفئة التي تقوم على أساس حساب المدة الزمنية التي يحتلها موضوع الحراك الشعبي في قناة الجزائرية الثالثة والتي من خلالها تظهر مدى أهمية موضوع الحراك الشعبي على غرار المواضيع الأخرى في القناة.

– فئة الموقع : وتمثل هذه الفئة موقع المادة محل التحليل في المحتوى والمتمثلة في موقع حدث الحراك الشعبي في النشرة والذي من خلاله تبرز أهمية الحدث.

– فئة الأنواع الصحفية: وهي الأشكال والفنون الصحفية التي اعتمدت عليها القناة في عرض مادتها خلال معالجتها لموضوع الحراك، والهدف من هذه الفئة معرفة ما إذا كانت هذه الأشكال تتميز بالتنوع وما يعني أن القناة أحاطت بموضوع الدراسة من جوانب عديدة،

[1] – منال هلال المزاهرة، **مرجع ذكر سابقا**، ص 383.

– **فئة اللغة المستخدمة:** وتهدف هذه الفئة إلى معرفة نوع وأسلوب اللغة المستخدمة في المضمون الإعلامي للنشرة

– **فئة العناصر التيبوغرافية:** تمثل هذه الفئة نوع العناصر والقوالب الفنية التي عالجت بها قناة الجزائرية موضوع الدراسة، والتي تمثلت في :

– **بروز الحدث في العناوين:** ونعني بها عدد المرات التي برز فيها موضوع الحراك في العناوين. والذي من خلاله تبرز أهمية الموضوع في النشرة.

– **فئات المضمون:** وتتمثل في تقسيم أجزاء المحتوى المراد دراسته وتحليله إلى أجزاء ذات سمات وصفات مشتركة .

– **فئة الموضوع:** ونعني بهذه الفئة الموضوعات التي تناولتها قناة الدراسة في معالجتها لموضوع الحراك الشعبي والمتمثلة في : المسيرات السلمية – التجاوزات الامنية– تثمين دور الجيش ودعمه– مكافحة الفساد– الحوار والانتخابات الرئاسية.

– **فئة المصدر:** ونهدف من هذه الفئة إلى تحديد مصدر الأخبار والمعلومات الواردة للقناة في معالجتها لموضوع الحراك والتي تمثلت في: مسؤول رسمي. مراسلين. وكالة الأنباء.

– **فئة الاتجاه:** ونقصد بهذه الفئة موقف القناة في معالجتها لموضوع الدراسة، من خلال اظهار التأييد المطلق للحراك أو من جهة اظهارها للرفض المطلق أو حيادها .

– **فئة الفاعل:** نسعى من خلال هذه الفئة إلى ابراز الفاعلين في الحدث والموضوع الذي تناولته الدراسة والتي تتمثل في: مسؤول رسمي. شخصيات سياسية. خبراء ومحللين المستضافين في النشرة.

– **وحدات التحليل:** وهي الوحدات التي يتم عليها العد أو القياس مباشرة وتعتبر الوحدات أصغر عناصر عملية التحليل، وتعد في مجملها الإجابة عن الفئات المختارة.

صدق وثبات التحليل:

– **صدق التحليل:** ويقصد به صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه لتحقيق أهداف الدراسة وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج ليتمكن عندها

من الانتقال إلى مرحلة التعميم، وثم استخراج الصدق باتفاق المحكمين وهي 0.87 وهو اتفاق عال.

– **ثبات التحليل:** هناك الكثير من الطرق لقياس الثبات في تحليل المحتوى وذلك لأن قياس الثبات هو مطلب رئيسي من مطالب التحليل الكمي للمحتوى الإعلامي لأنه في نفس الوقت ضروري لتحقيق مطلب الصدق لذا تم الاعتماد طريقة معادلة هولستي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{0.87 * 3}{(0.87) * (1-3) + 1} = \frac{2.61}{2.74} = 0.95$$

وبما أن نتيجة معامل الثبات المتحصل عليها توافقت مع المجال الذي حدده الباحثين (0.65 و0.95) فإن استمارة تحليل المضمون المعتمدة في الدراسة مقبولة إلى حد كبير.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

هو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة. ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته [1].

وفي هذه الدراسة فإن مجتمع البحث هو مجموعة المواد الإعلامية التي عالجت الحراك الشعبي الجزائري في قناة الجزائرية الثالثة خلال الفترة الزمنية ابتداء من 1مارس 2019 إلى غاية 8 أوت 2019 أي منذ انطلاق المسيرات الحراك إلى غاية الجمعة 25 من الحراك .

عينة الدراسة:

تعرف العينة بأنها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع

[1] – محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص130.

البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.[1]

تهدف درستنا من خلال منهج المسح إلى مسح عينة من مواد إعلامية والمتمثلة في نشرات الاخبار التي تناولت الحراك الشعبي في الجزائر في قناة الجزائرية الثالثة، وقد اعتمده الباحتتين على العينة القصدية أو العمدية في هذه الدراسة وهي عينة يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريق تحكمية لامجال فيها للصدفة، بل يقوم شخصيا باقتناء المفردات الممثلة اكثر من غيرها لم يبحث عنه من معلومات وبيانات وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث.[2]

وعليه قمنا بعمل مسح شامل وحصر شامل لجميع النشرات الإخبارية التي حددتها الدراسة وحصرت النشرات التي تناولت جمعات الحراك الشعبي فقط وكانت حصيلة هذه النشرات 6 نشرات من أصل40 نشرة فقد تم اختيارها بطريقة تحكمية نظرا لشساعة مجتمع البحث وصعوبة دراسته ورغبة منا في أن تشمل الدراسة التطورات والمجريات الحاصلة طوال فترة الحراك وذلك بغرض تحديد الكيفية التي عالجت بها القناة هذه المجريات ولمعرفة ذلك تم اختيار عينة 6 أشهر بمعدل نشرة من كل شهر بداية من الجمعة الثانية من الحراك ثم النشرة الثانية من الشهر الثاني من العينة ثم النشرة الثالثة من الثالث من العينة وصولا إلى الشهر الأخير من العينة .

مفاهيم الدراسة:

– المعالجة الإعلامية:

اصطلاحا: هي تناول الصحفي لموضوعات معينة من خلال مضمون الرسالة الخاصة بهاه الموضوعات و طريقة تناول الموضوعات و عرض الرسالة من حيث محتواها وأيضا الشكل الاي تظهر به هذه الرسالة على صفحات الصحف.[3]

إجرائيا: نقصد بالمعالجة الإعلامية في دراستنا هذه هو العمل الإعلامي الذي زاولته قناة الجزائرية الثالثة في تغطيتها للحراك الشعبي في الجزائر والتي يتم من خلالها عرض وقائع وأحداث وتحليلها وفق مضامين وأشكال متنوعة.

---

[1]– **مرجع نفسه**، ص 133.

[2]- احمد بن مرسلي، **مرجع ذكر سابقا**،ص198.

[3]– جهيدة شيباني، كنزة عراج، **المعالجة الإعلامية للقضايا الراهنة في قناة الجزائرية الثالثة A3 TV**، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة أم البواقي،2016/2015، ص 15.

– القنوات الفضائية:

اصطلاحا : هي محطات تليفزيونية تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية لكي يتجاوز هذا الإرسال نطاق حدود الجغرافية لدول الإرسال، حيث يمكن استقباله في دول ومناطق أخرى عبر أجهزة خاصة لاستقبال والتقاط الإشارات الوافدة من القمر الصناعي[1] .

إجرائيا: هي مؤسسات إعلامية جزائرية المحتوى ذات ملكية عمومية تقدم مادة إعلامية وبرامج متنوعة موجهة للجمهور الجزائري وفقا لسياستها الإعلامية.

– الحراك الشعبي:

الحراك:

لغة : يقول ابن حماد الجوهري إن الحركة ضد السكون، و حرّكته فتحرّك، ويقال: أما به حراك، أي حركة " و الحراك في معجم الوسيط يعني الحركة ، ويقال: ما به حراك ؟ ، وهي مأخوذة من فعل حُرَك – حركاً ،و حركة خرج عن سكونه [2].

اصطلاحا : الحراك بفتح الحاء يعني حركة كلية شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كان انتماؤها، يسعى نحو نقلة نوعية بطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي، حيث تدخل كل فئات المجتمع في عملية تشاركية وتضامنية لتحقيق هذه النقلة النوعية.[3]

إجرائيا: يطلق الحراك الشعبي في دراستنا على مجموع المسيرات الشعبية السلمية التي يقوم بها المواطنون كل جمعة في كل ولايات الوطن.

– الخلفية النظرية للدراسة:

استندت الباحثتين على مجموعة من النظريات في هذه الدراسة وهي كالتالي:

---

[1]– ربيعة قراح، نور الهدى غراف، **دور القنوات الجزائرية الخاصة في تقديم الخدمة العمومية حسب رأي أساتذة الإعلام والاتصال في جامعة أم البواقي**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص سمعي بصري، جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2015، ص23.

[2]– عبد العالي رزاق، **الهبة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2019، ص40.

[3]- سايح فاطمة، مجلة التكامل الاقتصادي، **دور الفساد الملي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائري**، العدد 3، 2019، جامعة الجزائر، ص 35.

ترتيب الأولويات (الأجندة ستينغ) وحارس البوابة والتي تعتبران مناسبتان لهذا النوع من الدراسات الإعلامية.

نظرية ترتيب الأولويات(Agenda-Setting Theory):

تهتم بحوث ترتيب الأولويات بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام، والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع.

وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة وتحكم في طبيعتها ومحتواها. هذه الموضوعات تثير اهتمامات الناس تدريجيا، وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير اهمية أكبر نسبيا من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام.

وتتمثل الافتراضات الأساسية لنظرية ترتيب الأولويات فيما يلي: [1]

- تقوم وسائل الإعلام باختيار عدد من القضايا والموضوعات والأحداث من خلال ما تستقيه من البيئة المحيطة بها لتقديم الأخبار اليومية.
- وبسبب المساحة المحدودة أو الوقت المحدود واقتناع الإعلاميين بما يحمل قيمة خبرية، فإن كثير القضايا يتم تجاهلها ولا تصبح جزء من الأخبار.
- تعطي وسائل الإعلام لبعض الموضوعات والقضايا بروزا أو درجة معينة من الاهتمام أو مكانة خاصة دون الاهتمام بالموضوعات وقضايا أخرى.
- يشكل هذا الاختيار للموضوعات والقضايا وما يشتمل عليه من مستويات مختلفة من البروز أو المساحة أو الوقت ما يسمى بأجندة وسائل الإعلام.
- ينتقل ذلك الاهتمام بنفس هذه القضايا والموضوعات من وسائل الإعلام إلى الجمهور حيث أن الجمهور يستخدم التقييم نفسه عندما يقرر ترتيب أهمية هذه القضايا والموضوعات بالنسبة له.

[1]– محمد فوزي شهاب، **دور التلفزيون في ترتيب أولويات القضايا لدى الجمهور البحريني**، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص31ص32.

وترجع الأصول النظرية لبحوث ترتيب الأولويات إلى "والتر ليبمان" (Lippman) من خلال كتابه بعنوان الرأي العام 1922، حيث يرى ليبمان أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من أحيان تقدم هذه الوسائل (بيئات زائفة) في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع. و تركز هذه النظرية على أن في مقدور وسائل الإعلام أن تغير الاتجاهات حسب نموذج الآثار الموحدة في دراسات الإعلام المبكرة.[1]

الانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأولويات:

1-تعدد الأساليب المنهجية المستخدمة في إجراء هذه البحوث.

2-ضيق المجال الذي تتحرك فيه هذه البحوث.

3-إغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام، والتركيز على الأثار قصيرة الأمد.

4-غياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث، لأنها تركز على موضوعات وقضايا متخصصة، بدلا من فحص مجالات الاهتمام الممكنة التي تنقلها وسائل الإعلام لعامة الناس.[2]

وتم توظيف نظرية ترتيب الأولويات في هذه الدراسة بتحديد الباحثتين عدد من الفئات الرئيسية في استمارة تحليل المضمون استقت من الاعتبارات التي حددتها النظرية وبذلك يتم تبويب المادة الإعلامية للقناة المدروسة (الجزائرية الثالثة) وفق هذه الفئات.

كما تمت الاستفادة أيضا من نظرية ترتيب الأولويات في الدراسة الحالية والتي تهدف إلى تحليل المضمون للمادة الإعلامية من الاخبار والمقالات والتقارير المتعلقة بالحراك في القناة الجزائرية الثالثة وكيفية معالجة وطرح الموضوعات ضمن أولويات القناة واتجاهاتها.

نظرية حارس البوابة الإعلامية:

يرجع الفضل إلى العالم النفس النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية "كيرت ليوين1977"

[1]- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، دار المصرية اللبنانية، ط11،2014 ، القاهرة مصر، ص288.

[2]- **مرجع نفسه**، ص298.

(Kurt Lewin) في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية حارس البوابة الإعلامية (GateKeeper)[1].

وقد أجريت في الخمسينيات سلسلة من الدراسات التي ركزت على الجوانب الأساسية لعملية حارس البوابة بدون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح وقدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا للأساليب التحكم في غرفة الأخبار، والقيم التي تأثر في انتقاء وتقديم الأخبار. وقام بهذه الدراسات مجموعة الباحثين الأمريكيين أمثال: "**بريد Breed**"، "**كارتر Carter**"، "**ستارك Stark**" "**جيبر Gieber**"، "**جاد Judd**" وغيرهم. [2]

تقول هذه النظرية أن الرسالة الإعلامية تمر بعدة مراحل وهي تنتقل من المصدر إلى المتلقي، وتشبه هذه المراحل السلسلة المكونة من عدة حلقات. وأن قدر هذه المعلومات التي تخرج من بعض الحلقات أو الأنظمة أكثر مما قد يدخل فيها، لذلك يسميها "شانون" (أجهزة تقوية)، وأن هناك في كل حلقة فردا ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها سوف ينقلها أو لن ينقلها وما إذا كانت تلك الرسالة ستصل إلى الحلقة التالية بنفس الشكل الذي جاءت به أو سيدخل عليها بعض التغييرات والتعديلات، وحراسة البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته. وأشار "لوين" إلى أن فهم وظيفة البوابة يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم في القرارات التي يصدرها حارس البوابة وفي إحدى المصار ذكرت أن نظرية حارس البوابة هي طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط(بوابات) يتم فيها اتخاذ القرار بما يدخل وما يخرج وكل ما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلامية تزداد المواقع التي يصبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنقل أم لا.[3]

هذه النظرية جميلة جدا، وفاعلة جدا، ومؤثرة جدا، إذا كان حارس البوابة يعي حجم المسؤولية الإعلامية، ويدرك أهمية فلترتها لتتوافق مع هوية الجمهور المستهدف، و تنسجم مع قيمه و ثقافته

---

[1]- **مرجع نفسه**، ص176.

[2]- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع ذكر سابقا، ص176.

[3]- خضرة عمر المفلح، **الاتصال المهارات والنظريات وأسس عامة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص136.

وهي –في المقابل– تعيسة جدا، وخطيرة جدا، إذا استغل هذا الحارس وظيفته في تمرير أهوائه، أو تحقيق مصالحه، أو تطويع البوابة لتتسلل من خلالها الأجسام الغريبة[1].

تأتي الاستفادة من نظرية حارس البوابة في موضوع البحث من خلال تحليل مضمون الموضوعات الإعلامية التي طرحتها قناة الجزائرية الثالثة في معالجتها للحراك الشعبي في الجزائر من خبر وتقرير وغيرها. وكيف كان دور حارس البوابة في اختيار وتمرير هذه الموضوعات التي تم نشرها عن موضوع الحراك.

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة نقطة انطلاق لعدة دراسات والأبحاث التي تليها لذلك قمنا بجمع بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة سواء كانت هذه الدراسة تناولت المتغيرين معا أو متغير لوحده مع متغيرات أخرى ومن هذه نجد ما يلي:

الدراسة الأولى :للباحثة سلمى رقاب:[2]

وطرحت الإشكالية التالية: **ما طبيعة المعالجة الإعلامية للانتفاضة اليمنية في الفضائيات الإخبارية الناطقة باللغة العربية فرانس24 في ضوء المسؤولية الاجتماعية؟**

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج المسحي واعتمدت في جمع بياناتها حول الموضوع على تحليل المضمون واستخدمت أيضا أداة الملاحظة.

وتوصلت الباحثة من خلال دراستها إلى أهم النتائج التالية:

- كشف لنا التحليل أن المدة التي خصصتها القناة في نشرة باريس مباشر في القضية اليمنية بقدرة 19 دقيقة و61 ثانية في الفترة ما بين شهر فيفري_ مارس الشيء الذي يعكس درجة الاهتمام القناة بموضوع وتعتبر هذه لمدة ضعيفة جدا حيث مثله نسبة 6.10% من المجموع الإجمالي وهذا بسبب وجود أحداث أخرى تزامنت مع القضية اليمنية التي شهدت تسارعا في أحداثها مثل القضايا السورية والعراقية وقضايا دولية أخرى.

---

[1]– **مرجع نفسه**، ص138.

[2]– سلمى رقاب، **التغطية الإخبارية للازمة اليمنية من خلال الفضائيات الاجنبية الناطقة باللغة العربية " فرانس 24"**، دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبارية. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال تخصص سمعي بصري من جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2017/2016.

- توصلت الدراسة إلى أن القناة اعتمدت في نشرتها باريس مباشر على مجموعة من لعناصر التيبوغرافية التي ميزتها عن باقي الإخباريات الأخرى حيث مثلت الصور في الخبر أعلى نسبة قدرة ب 45.16 % وتلتها فئة بروز الحدث في العناوين بنسبة 25.80 %، وكأدنى نسبة كانت في صورة الشخصية ب 9.67 %.
- خصصت القناة للقضية اليمنية في ترتيبها للأخبار مواقع مختلفة لأحداثها من نشرة إلى أخرى حيث كان موقعها في أول النشرة بنسبة 50% كأعلى نسبة أما في وسط النشرة كانت 40 % و أخرها كان 10 %.
- وضع لنا التحليل أن فرانس24 اعتمدت على الخبر بدرجة أولى في عينة الدراسة هذا ما يميزها أنها قناة إخبارية تتماشى وفق الشعار الذي وضعته " أخبار، حرية، مساواة " .
- اعتمدت القناة على اللغة العربية بدرجة أولى باعتبارها قناة أجنبية موجهة باللغة العربية أي إلى المواطن العربي وقد مثلتها نسبة 42.86% .
- بينت الدراسة أن القناة لها مجموعة من الدوافع من تغطيتها للأزمة اليمنية حيث مثل الدافع الإنساني نسبة 28.57 %باعتبارهم أهم دوافع أي قناة إخبارية يليها الدافع السياسي والاجتماعي والعسكري بنسبة 23.81.%.

ففي الدراسة السابقة كانت لتحليل مضمون النشرات الإخبارية لقناة أجنبية ناطقة بالعربية.

التعقيب على الدراسة:

كانت الدراسة الأقرب للدراسة الحالية من ناحية متغيرات الدراسة ومن حيث المنهجية فكلاهما عبارة عن دراسة تحليل المضمون لعينة من النشرات، وتتشابه الدراستان بأنهما تبحثان في تحليل مضمون نشرات لنفس القضية، وهي ضمن إطار ما يسمى بالحراك الشعبي واستخدمتا نفس المنهج وهو المنهج المسحي وكذا على اعتمادها على أداة الملاحظة، واشتركتا أيضا في استخدام نفس نوع العينة وهي العينة القصدية، في حين اختلفت مع الدراسة الحالية في المقاربة النظرية باعتمادها على نظرية المسؤولية الاجتماعية بينما اعتمدت الدراسة الحالية على نظريتي ترتيب الأولويات وحارس البوابة، وركزت الدراسة السابقة على مضامين نشرات إخبارية لقناة أجنبية ناطقة بالعربية أما الدراسة الحالية فركزت على مضامين نشرات قناة وطنية.

الدراسة الثانية :للباحث زيان عبدالنور[1]

وتمحورت إشكالية هذه الدراسة كالاتي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الاحتجاجات الشعبية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي في مصر؟**

واستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي.

واستخلص الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- هناك مجموعة من العوامل ساعدت على تفجير الوضع في منطقة شمال إفريقيا والوطن العربي أهمها كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزرى حيث أن هذه الدول كانت تفتقر إلى رشادة في الحكم من خلال غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وكذلك الاستبداد السياسي الذي أرجع هذه الدول وشعوبها إلى الوراء، ما ترك المواطن يفكر في لقمة العيش ورغيف الخبز، بينما نظريه في ضفة الأخرى ينعم بحياة الرفاه والعيش الكريم برغم كل ما تمتلكه الدول العربية من ثروات ومقومات.
- أفرزت الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في مصر خلال الفترة الانتقالية، رئيسا مدنيا منتخبا وبرلمانا تابعان لتيار الإسلامي بزعامة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة مما أنتج حالة من الاستقطاب السياسي والديني وخلق حالة من التمايز الإيديولوجي، ما أدخل مصر حالة انقسام وفوضى لن تشهدها من قبل، وبهذا طالت الفترة الانتقالية.
- لم تستطع الاحتجاجات السياسية في مصر إلى أرضية توافق، لبناء دولة قانون شعارها المدنية والديمقراطية. هذا يرجع إلى أن القوى التي قامت بالاحتجاجات لم تكن منظمة، وليست لها قيادة وجهاها ولم تكن تحمل برنامجا يوصل البلد إلى الرسوخ الديمقراطي.
- كان للعامل الخارجي أثر على العملية الانتقالية من خلال تدخل القوة العربية والغربية في الشأن الداخلي المصري هذا ما عزز من حالة الانقسام الداخلي، إضافة إلى عامل المساعدات المالية التي كانت تغلب طرف على أخر.

1- زيان عبد النور، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي**: دراسة حالة مصر 2011-2013. مذكرة ماجستير في علوم السياسية وعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية جامعة الجزائر 3.

التعقيب على الدراسة:

اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في نوع المنهج المستخدم حيث اعتمدت الدراسة السابقة على منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي، وفي اعتمادها على نظرية النظم بينما تشابهه مع دراستنا في المتغير التابع والذي هو الاحتجاجات الشعبية اذ تناولت هذه الدراسة القضايا ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وهي الحراك الشعبي في الوطن العربي ومجريات الأحداث التي شملها الحراك العربي وساهمت بذلك في إثراء الأدب النظري للدراسة الحالية، غير أن ما يعاب على هذه الدراسة هو خلوها من أدوات جمع البيانات .

الدراسة الثالثة : للباحث عبد الرحمان بابا واعمر[1].

وكانت الإشكالية الدراسة: **كيف تتجلى وظيفة توجيه الحدث السياسي في إعلام قناة الجزيرة القطرية أثناء معالجتها للحراك التونسي؟**

أما المنهج الذي انتهجه الباحث في دراسته هو منهج المسحي من خلال اعتمد في جمع بياناته على كل مناداة تحليل المضمون، وكما كانت اختيار للنشرات الإخبارية باستعمال العينة القصدية وكانت بذلك حصيلة الحصص المتناولة ستة (06) حصص. توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- أولت قناة الجزيرة القطرية اهتماما بالغا بنقل وقائع وأحداث الانتفاضة التونسية وتحليلها وتفسيرها، فجعلتها أولوية أولى لها مقارنة بالأحداث العالمية الأخرى، وحتى برامجها المعتادة، فقد ألغت العديد من حصصها القارة، معوضه إياها بتغطيات مفتوحة ومستمرة لتطورات الوضع في تونس.
- احترمت قناة الجزيرة إبراز الموقفين الرسمي والشعبي أثناء الانتفاضة من خلال تطرقها إلى تصريحات وإجراءات الميدانية المتخذة من الجانبين محاولة احترام شعارها " الرأي والرأي الآخر"، غير أنها أثنت كثيرا على موقف المنتفضين ودعمته، بالمقابل انتقدت الموقف الرسمي وعارضته.

[1]– عبد الرحمان بابا واعمر، **دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة**، أطروحة لنيل الشهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر 3، بسنة 2018/2017.

- إعطاء البعد الوطني للحراك التونسي من طرف القناة من خلال التغطية أحداث مختلف الأقاليم والمحافظات التونسية.
- توجيه الشارع التونسي إلى حلول طرف على حساب الطرف الأخر، فقد ركزت القناة على الحلول المقترحة من طرف المنتفضين والداعمين للانتفاضة في حين كان إظهار
- وتحليل وتفسير حلول الطرف الرسمي قليلا ويشوب تلك القلة الكثير من الانتقادات والتشكيك.
- سعت قناة الجزيرة القطرية، من خلال برامجها إلى تعبئة الجماهير تونسية وتوجيهها إلى إحلال الديمقراطية، والإطاحة بالنظام الديكتاتوري المعمر طويلا، كما نوهت بإمكانية عدوة الاحتجاجات إلى الدول العربية التي تعيش شعوبها نفس ظروف الشعب التونسي مستندة إلى فرضية نفس الأسباب ستؤدي حتما إلى نفس النتائج.

التعقيب على الدراسة:

عمد الباحث على استخدام أداة تحليل المضمون والذي استفادت منه الباحثتين ووظفته في الدراسة الحالية، كما تم رصد أهم الجوانب المنهجية التي ساهمت على المستوى الإجرائي في تحديد عينة الدراسة وصياغة التساؤلات التي تعرضت لها الدراسة، فضلا عن تصميم استمارة تحليل المضمون. واشتركت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم وهو المنهج المسحي وفي اختيار نوع العينة وهي العينة القصدية.

الفصل الأول:

المعالجة الإعلامية للقنوات التلفزيونية الجزائرية في ظل قوانين الإعلام

المبحث الأول: المعالجة الإعلامية

المطلب الأول: أنواع المعالجة الإعلامية

المطلب الثاني: أسس المعالجة الإعلامية

المطلب الثالث: ضوابط المعالجة الإعلامية

المبحث الثاني: ظهور وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية

المطلب الأول: قنوات التلفزيون العمومي

المطلب الثاني: القنوات التلفزيونية الخاصة

المطلب الثالث: القنوات الجزائرية في قانون الإعلام 2012

تمهيد:

لقد أصبح واضحا الدور الذي تلعبه مختلف وسائل الإعلام سوءا كانت سمعية أو مرئية أو مكتوبة في صناعة وتوجيه الرأي العام حول قضايا تخص المجتمع ومعرفة هذا الدور تتم من خلال تحليل وظيفة الإعلام كجزء من نسق اجتماعي معين في إحداث التوازن داخله أو إشاعة خلل بين أجزائه باعتبار الأدوار الكثيرة التي يقوم بها الإعلام في معالجته للقضايا الوطنية.

وقد جاء هذا الفصل متمحور ضمن مبحثين الأول نتعرض فيه إلى المعالجة الإعلامية والثاني نتعرض فيه إلى ظهور وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية.

المبحث الأول: المعالجة الإعلامية

المعالجة الإعلامية هي عملية كشف اتجاهات واستراتيجيات التغطية الإعلامية من قبل جهة ما باتجاه قضية معينة.

والمعالجة الإعلامية هي العمل الإعلامي الذي تقوم به القنوات الإخبارية في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية والثقافية... أو الطريقة التي يتم من خلالها طرح أخبارها أو عرض وقائع أو أحداث[1].

المطلب الأول: أنواع المعالجة الإعلامية[2]

– التغطية الإخبارية ويقصد بها هي عملية الحصول على البيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه وكيف وقع ومتى وقع وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكا للمقومات والعناصر التي تجعله صالحا للنشر، ويقصد بها أيضا عملية تتبع الخبر من مصدرها وعرضها على صفحات الصحف.

أنواع التغطية الإخبارية:

- **من حيث الشكل:**

التغطية التسجيلية: وهي تلك التي تهتم بالحصول التفاصيل والمعلومات بحدث معين بالفعل مثل إعلان استقالة الرئيس أو وقوع زلزال أو سقوط طائرة ...

التغطية تمهيدية: وهي التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحدث متوقع أن يحدث أو لم يتم بعد ولكن هناك مؤشرات تشير إلى احتمال وقوعه. أي التغطية صحفية ناجحة هي التي تبدأ بمحاولة الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تجيب عن الأسئلة ستة التالية: ماذا حدث؟ من هي الشخصيات التي شاركت في الحدث؟ أين وقع الحدث؟ متى وقع الحدث؟ لماذا وقع هذا الحدث؟ كيف وقع الحدث؟

---

[1] – نوال يوسف بومشطة، **المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية– الجزيرة نت والعربية نموذجا–** ،المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، منتدى الإعلام والاقتصاد ... تكامل الأدوار في خدمة التنمية، السعودية2016.

[2] – خير الدين مسعد، عبد الحكيم مسعد، **المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب في قناة النهار دراسة تحليلية وصفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2015، ص32.

- **من حيث المضمون:**[1]

التغطية المحايدة: ويقدم فيها الصحفي الحقائق أي قصصا إخبارية مختلفة خالية من العنصر الذاتي أي دون تحيز لموضوع، أي يعرض الحقائق الأساسية والمعلومات المتعلقة بالموضوعات من دون تعميق في أبعاد جديدة، أو تقديم خلفيات أو تدخل برأي أو مزج الوقائع بوجهات النظر.

التغطية التفسيرية: ويجمع الصحفي المعلومات المساعدة أو التفسيرية إلى الجانب الحقائق الأساسية لقصص الإخبارية بهدف تفسير الخبر وشرحه وخدمة القراء أو أي أن تكون التغطية منصفة تقدم كل التفاصيل أي جمع المعلومات المساعدة إلى جانب الحقائق الأساسية للحدث وذلك بهدف تفسيرها وشرحها للجمهور.

التغطية المتحيزة(الملونة): وفي هذه التغطية يركز الصحفي على جانب معين من الخبر وقد يحذف بعض الوقائع أو يبالغ في بعضها أو يشوه بعض الوقائع، وقد يخلط بعض الوقائع بالإضافة إلى وجهة رأيه الشخصية.

- **من حيث الأهداف:** [2]

المعالجة الدعائية: تعني تقديم المعلومات عن الحدث بقصد التأثير والتحكم في الاتجاهات ومواقف الجمهور بطريقة فيها نوع من تزييف الحقائق أو حجبها بالكلية للوصول إلى الهدف الدعائي المنشود وتتسم الدعاية بإخفاء الحقيقة أو تشويهها والتهيج والإثارة، كما تلجا أم إلى أسلوب الإيماء، وإما على المحاكاة واستغلال المواقف التي تشترك بها اكبر عدد من الناس، واستخدام الكلمات البراقة المألوفة والصيغ والمعلومات الشائعة بين الجمهور.

المعالجة النقدية: ويقصد بها إبراز المواضيع والمواقف والاتجاهات السلبية في الحدث من وجهة نظر الصحيفة، بهدف تقويمها ومراجعتها أو تصحيحها أمام الجمهور.

[1]- جهيدة شيباني، كنزة عراج، **مرجع ذكر سابقا**،106.

[2]- محمد الفاتح حمدي، ابراهيم بولفلفل، **المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري- دراسة تحليلية-**، مجلة المعيار ، جامعة محمد بن الصديق بن يحية جيجل، العدد48، ص340.

ويتطلب هذا النوع من المعالجات النظرة الواقعية للحدث من جميع جوانبه واتخاذ حلول المناسبة لتلافي تكراره مستقبلا واطلاع الجمهور على خلفياته، وفتح مجال المناقشة بشكل واع وشامل، واحترام جميع وجهات النظر المؤيدة والمخالفة. وتستهدف المعالجة النقدية تحقيق دور وقائي بالكشف عن مسببات الحدث والسعي الجاد في تقويمه.

المطلب الثاني: أسس المعالجة الإعلامية[1]

يعتمد النص الإعلامي سواء كان مقروءا أو مرئيا على نقاط يمكن تلخيصها كالاتي:

1- **الصحة (الصدق)**: وهي تمثل أهم صفات الخبر الذي يجب التأكد من صدقة حتى يثق في القناة ومصدرها.

2- يحرص الصحفي من خلال عنصر الدقة على نقل الحدث كما وقع وهي صفة مكملة للصحة فقد يكون الخبر صحيحا لكن لم تراعى الدقة من خلال مضمونه.

لذلك ترتكز الدقة على ذكر الحقيقة كاملة دون تغيير في الخبر، بمعنى تعطى له معلومة واضحة دون معنى مغاير.

3- **الموضوعية**: ويقصد بها الخبر المحايد للبعيد عن الآراء الشخصية والاتجاهات الفردية والموضوعية هي محل الجدال الكثير من المختص حسب السياسة الإعلامية للقناة قد تضع بصمتها في كيفية معالجة الأحداث المستجدة، أي نقل الأحداث والمستجدات الحاصلة ونقلها بشكل مباشر إلى المشاهدين، أي أن الأحداث والوقائع لها قيمة في الوقت التي تبث فيه عادة ما يهتم به الجمهور من البرامج والأخبار التي لها علاقة بحياة اليومية للجمهور كالبرامج الإقتصادية، السياسية...الخ.

4- الواقعية: بمعنى الواقعية في نقل الحدث مع ما يتضمنه من انفعالات كالشاشة على العكس الصحافة والإذاعة، بمعنى أنها أقرب الطرق لنقل الحدث الحي بمصداقية وموضوعية مما يجعل المعالجة أكثر مصداقية عند الناس.

5- الجدة: ويعبر عنها أيضا بقيمة الزمان وكذلك بقيمة الحالية وبقيمة الآنية وجميعها صحيحة، إذ يقصد بها أن يدور الخبر أو الحوار حول الحدث الراهن، وان يقدم وقائع ومعلومات جديدة عنه.

[1] - جهيدة شيباني، كنزة عراج، **مرجع ذكر سابقا**، ص108.

6- الضخامة أو الحجم : فالأحداث الضخمة هي الأحداث الكبيرة التي يتأثر بها أكبر عدد ممكن من الناس أي أن ضخامة الحدث سمة من حيث اهتمام الناس بما يصرف النظر عن موقع حدوثها سواء كان داخليا أو خارجيا.

المطلب الثالث: ضوابط المعالجة الإعلامية. [1]

1- الوضوح: كثيرا ما تكون النصوص المقتبسة لعلماء أو المختصين في المجالات معينة بحيث لا يفهم اللغة إلا ذوي الاختصاص، فقد يكون التصريح أو نص حول فوائد جديدة للنتروجين أو حول الدواء جديد أو سلاح ما... وربما تضمنت الأحاديث المقتبسة عبارات غير متداولة تحتاج إلى تبسيط لتكون في متناول فهم الجمهور. مع اخذ الحيطة والحذر من إعادة الصياغة التي قد تنال من المعنى كلام المتحدث أو حتى لا تبرز بوضوح مقصده أو وجهة كلامه.

2- تجنب العامية: فليس من الجيد أو من المعقول أن تتداول وسائل الإعلام المطبوعة خطبة لمسؤول ما، حتى ولو كان في أعلى المستويات، كما إذا كانت بالعامية إلا في أحوال نادرة ولأسباب مبررة، قد يصبح النشر بالعامية هنا أداة للسخرية وليس وسيلة لاقتباس الدقيق.

3- تصحيح النص: أن ثر الكلام كما هو قد ينطوي أحيانا على إساءة غير مباشرة إليهم، وبخاصة حين يكون الكلام غير مطابق لقواعد النحو. وهنا ليس على المحرر سوى أحد الحلين: إما أن يلجأ للاقتباس الغير المباشر وفي هذه الحالة من المقبول أن تصحح اللغة وان نضع أقوال المتحدث في جمل سليمة وأما الحل الثاني هو عدم اللجوء إلى علامات التنصيص أي نقدم النص كأنه من لغة الجريدة لا لغة صاحبه. وعلى العموم لا نستطيع تصحيح نص المكتوب وإنما يمكن أن نشير إلى موضع الخطأ بين قوسين أو علامتي تنصيص، أو نشير الخطأ بالهامش وهذا غير متاح إلا في مجالات والكتب.

4- الفحش والقذف: من البديهي أننا لا نستطيع أن ننشر كل ما يقوله الناس بحيث تكون الصحافة طوع هوى ألسنتهم، فليس مسموحا في معظم المجتمعات، ولا سيما مجتمعاتنا، نشر الكلمات البذيئة بحجة أننا لم نحكها وإنما ننقلها فحسب ومن ثم فان المسؤولية تقع على عاتق القائل لا الناقل.

[1]- خير الدين مسعد، عبد الحكيم مسعد ،**مرجع ذكر سابقا**، ص53.

5- اعادة الصياغة: ينبغي أن تقتصر على الأداء اللغوي فحسب، ويجب ألا تطال المعنى. فلابد من التثبت وهذا أمر مطلوب حتى لو استعملنا علامات التنصيص، ولا إعادة صيغة دون تثبت. الاحتفاظ بالمعنى أمر صعب في النص المضطرب أو غير الواضح وقد يلجأ المحرر حينئذ إلى الحل الأسهل، أي التنصيص الكامل أي رد النص كما هو. ولكن هذا ليس الحل الأمثل أن تنصيص في كلام المضطرب قد يتسبب في مظنة التحيز بالمحرر حين ينطوي كلام المتحدث على تناقض ظاهري لا يخفى على السامع، وإنما قد يخفى في النص الأصم على القارئ.

6- الأخلاق العامة: كأن تتضمن المادة الإعلامية وصفا خادشا للحياء، أو ينطوي على إشارات يمكن أن تسيء إلى الموضوعات الاجتماعية.

7- الأديان والعقائد: وهذا الجانب حساس، ولا سيما في البيئات الشرفية حيث لا أحد على استعداد لان يجامل في أي مسألة لها مساس بعقيدته. من الممكن أن ينتقد الكاتب معتنق العقيدة، ولكن نقده يمكن أن يقبل في حالة الفصل بين المنقود وعقيدته، بل يمكن أن يصدر الانتقاد لكون هذا الشخص لا يمثل عقيدته تمثيلا صادقا، وعلى هذا فالعقائد في كل القوانين، وفي مختلف البيئات فوق التعريض الإعلامي، لكن بدرجات متفاوتة.

8- أمن الدولة: وهو ما تعلق بأمن الدولة وأسرارها الرسمية من الضروري أن نميز بين ما هو سياسي وما هو وطني، فالأمن جانب وصني لا سياسي، في السياسة نستطيع أن نصول ونجول، ولكن القانون غالبا ما يتشدد ولا سيما في أقطار العالم الثالث حول الجانب الوطني .[1]

المبحث الثاني: ظهور وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية

المطلب الأول: قنوات التلفزيون العمومي

مر التلفزيون الجزائري بعدة مراحل إذ تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر ويمكننا رصد المراحل التالية:

1- **مرجع نفسه**، ص54.

1- مرحلة ما قبل الاستقلال:

في أواخر العشرينات من القرن العشرين ظهرت الإذاعة وكانت منذ بدايتها تابعة للحكومة الفرنسية تحت الإشراف الفني لوزارة البريد وكانت موجهة آنذاك للأقليات الأوروبية الموجودة بالجزائر، لتبادر بعدها السلطات الاستعمارية بإنشاء قناة إذاعية بالعربية سنة 1943 وأخرى بالأمازيغية سنة 1948 أما بالنسبة لتلفزيون لم يكن عليه رفع كل التحديات التي واجهته منذ اللحظات الأولى التي ظهر فيها، حيث ظهر في مرحلة صعبة من تاريخ الجزائر وفي فترة حساسة جدا، فعلى غرار الإذاعة الجزائرية دخل التلفزيون في وقت متزامن مع احتدام الصراع واشتعال الثورة بين الجزائريين وفرنسا أو بعد وقت قصير حيث جاء أول تدشين تلفزي تابع للاستعمار يوم 24 ديسمبر 1956، وكانت أول محطة إرسال تقام بكاب "**ماتيفو تمانفوست**" حاليا على بعد20 كلم من العاصمة وكانت مزودة بجهاز قدرته 500 واط مما جعل الإرسال يصل إلى مدينة الجزائر وضواحيها فقط .[1]

حيث كان البث يدوم 31 ساعة أسبوعيا باللغتين العربية والفرنسية مع إمكانية الاختيار بينهما بواسطة جهاز وضع داخل كل جهاز استقبال. وقد عملت السلطات الفرنسية على توسيع شبكات الإرسال التلفزيوني لتغطية مناطق البلاد المأهولة بالمعمرين؛ حيث قامت عام 1958 بإنشاء مركز إرسال مجهز ب 500 كيلو واط وسط مدينة وهران في عام 1960، كما تما تنصيب مركز الإرسال بقمة جبل

شريعة بالبليدة. وكان التلفزيون حكرا على الأوربيين والمعمرين، وهذا لعدة أسباب أهمها:

- انحصار البث في مدينة الجزائر وضواحيها.

- محدودية الإمكانيات.

- بالإضافة إلى الحالة المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري.

وعليه يمكن القول إن الجزائر كانت بمثابة محطة جهوية للتلفزيون المركزي بفرنسا. وقد كان الإنشاء التلفزيون بالجزائر بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية عدة أهداف أبرزها:

[2]- بن عودة موسى، **القيم الإخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال , جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،2018/2017، ص .180

- القضاء على الثورة الجزائرية وترسيخ السياسة الاستعمارية.

- تضليل المعمرين الفرنسيين وإخفاء النتائج التي حققتها الثورة حتى لا يغادروا الجزائر

- إشباع حاجات المعمرين الترفيهية والتثقيفية.

- إقناع الأقلية الأوروبية في الجزائر بالسياسة الاستعمارية المنتهجة وخلق رأي عام يبرر هذه السياسة.[1]

2- مرحلة الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر اتخذت التدابير اللازمة من أجل استرجاع السيادة على مبنى الإذاعة والتلفزيون، لما يملكه هذا القطاع الحساس من أهمية في نقل السيادة الجديدة لدولة الجزائرية وتكملة الاستقلال السياسي، وكذا في ترسيخ القيم الثقافية الخاصة بالشعب الجزائري بعيد عن طمس الهوية الجزائرية الذي استعمله المستعمر طويلا، ليتم بسط السيادة على المؤسسة الوطنية للمرناة (التلفزيون) من الاستعمار الفرنسي أكتوبر1962، فقد كانت بنود اتفاقية إيفيان تقضي ببقاء مؤسسة المرناة (التلفزيون) تحت السيطرة الاستعمارية بعد الاستقلال لكنها ظلت تحمل اسم مؤسسة الإذاعة والتلفزة الفرنسية إلى أن صدر المرسوم المؤرخ في الفاتح من أكتوبر 1962 تحولت بموجبه المؤسسة إلى مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني.[2]

رغم الظروف الصعبة وقلة الكفاءات وضعف القدرات المالية، فقد كان التحدي كبيرا أمام السلطة الجزائرية التي أدركت بصفة واضحة الدور الاستراتيجي لهذه الوسيلة الإعلامية، وإلى ضرورة تكييفها وتطويرها في السلطة المستقلة.

---

[1]- ربيعة قراح، **دور القنوات الجزائرية الخاصة في تقديم الخدمة العمومية حسب رأي أساتذة الإعلام والاتصال بجامعة أم البواقي**، شهادة مكملة لنيل الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص سمعي بصري، جامعة العربي بلمهيدي أم البواقي ،2016/2015، ص62,63.

1 - بن عودة موسي، مرجع **ذكر سابقا**، ص 181.

وتجدر الإشارة إلى أنه واكب في هذه المرحلة وجود ظرفين، كان لهما الأثر في توجيه السياسة الجزائرية في ميدان السمعي البصري هما:[1]

- صادف استقلال الجزائر انتشار التلفزيون في العالم العربي من جهة، فأصبح الاهتمام بهده التقنية من الضروريات الظرفية التي لابد من الاعتناء بها، وكان دللك ما فعلته السلطات الجزائرية من جهة أخرى.
- الواقع الجزائري الموروث الذي تميز بوجود نسبة كبيرة من الأمية تقارب 90% وهذا يعني أن هذه النسبة لا تجيد قراءة الصحف، وبالتالي كان لابد من إيجاد وسيلة أخرى للتواصل معها وهو ما يعني الإذاعة والتلفزيون بالدرجة الأولى للقضاء على الأمية.

3- مرحلة إعادة الهيكلة :

إن مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي (**RTA**) سابقا كانت مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري ثم أعيدت هيكلتها بموجب المرسوم (146-86) المؤرخ في 01 جويلية 1986 م لإعطاء تاريخ ميلاد 4 مؤسسات عمومية حسب الاختصاص التالي[2]:

- المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري (ENTV).
- المؤسسة الوطنية للإذاعة الصوتية (ENRS).
- المؤسسة الوطنية للبث التلفزيوني (ENTD).
- المؤسسة الوطنية لإنتاج السمعي والبصري (ENPA).

إن إعادة هيكلة قطاع التلفزة الجزائرية قد جاء ضمن اللائحة السياسية الإعلامية التي نوهت بالدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه الإعلام بصفة عامة والتلفزة بصفة خاصة في مجتمع عصري، كما أشادت لائحة إعادة الهيكلة بالأهمية الإعلامية ومكانتها المتميزة في التقدم.

[1]- ربيعة قراح، **مرجع ذكر سابقا** ، ص63 ص64.

[2]- المرسوم رقم 86-147 المؤرخ في 24 شوال 1406 الموافق ل 1 ابريل 1986.

وبموجب المرسوم 86-147 المؤرخ 1 جويلية 1986، تأسست المؤسسة العمومية للتلفزيون، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري (E.P.I.C) لها شخصية معنوية استقلال مالي تحت وصاية وزارة الاتصال والثقافة، وتمارس احتكار البث على البرامج التلفزيونية في كل التراب الوطني .[1]

4- مرحلة إطلاق قنوات جديدة:

جاء السعي لإطلاق القناة التلفزيونية الثانية في الجزائر بهدف إيصال القناة المحلية بشكل وبأخر عبر الساتل خارج الحدود الوطنية، وبهذه الأهداف شرعت التلفزة الوطنية في بث برامجها باتجاه دول شمال إفريقيا وجنوب أوروبا بواسطة القمر الصناعي الأوروبي "**أوتل سات**" الذي يشمل حقل تغطية شمال الصحراء ابتداء من 20 أوت 1994، وهذه القفزة الفريدة من نوعها منذ الاستقلال ستمكن الجالية المقيمة بأوروبا والمغرب العربي من التقاط هذه البرامج التلفزيونية عن طريق الهوائيات المقعرة وقد تم اختيار تاريخ 20 أوت 1994لإنطلاق البث التجريبي نحو الخارج، فكان هذا من بين أهم الإنجازات التي حققتها المؤسسة العمومية للتلفزيون مع بداية التسعينيات لربط التواصل مع الجالية الجزائرية في الخارج ولهذا كان ميلاد قناة الجزائر (Canal Algérie) في أكتوبر 1994.[2] لتكون أداة وصل مع الجالية الجزائرية المقيمة في أوروبا وخاصة فرنسا فهي تهتم بتوفير المعلومات الخاصة بتطورات الأوضاع في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالمجال الأمني والسياسي والاقتصادي وهذه القناة من خلال سياستها العامة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف[3] :

- ✓ تحسين صورة الجزائر في الخارج والدفاع عنها.
- ✓ إعطاء قيمة التحولات السياسية والاقتصادية الحاصلة في الجزائر.
- ✓ إبراز سياسات الانفتاح السياسي، الاقتصادي والتي تتم بإتباع طرق الشراكة وفتح مجال الاستثمار والإمكانيات المتوفرة لإتمام ذلك.
- ✓ التعريف بالموارد السياحية والتنوع الثقافي الموجود في الجزائر.

---

[1] لقرع مريم، **دور المرأة الإعلامية القائمة بالاتصال في المؤسسة التلفزيونية التلفزيون الجزائري نموذجا**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013/2012، ص 60.

[2] بن عودة موسي، **مرجع ذكر سابقا**، ص185.

[3] جهيدة شيباني، كنزة عراج, **مرجع ذكر سابقا**،ص 48.

وما هي إلا سنوات قليلة لتعرف الجزائر ميلاد القناة التلفزيونية الثالثة عبر القمر الصناعي عرب سات، وهو مشروع يعود إلى نوفمبر 1998تم تنفيذه في ديسمبر 1999لي تعرف القناة ميلادها الفعلي في 5جويلية 2001،[1]وهي موجة بالأساس للعالم العربي من اجل إيصال صورة أصدق عن الجزائر خاصة بعد الدعاية التي استهدفتها العشرية السوداء قدتم انطلاقها بناء على المقرر رقم

(43-02) المؤرخ في 27 فيفري 2000 والمتضمن إنشاء مديرية مكلفة بمشروع القناة الفضائية وبثها عبر القمر الصناعي عرب سات [2].

المطلب الثاني: القنوات التلفزيونية الخاصة

على ضوء نتائج الحراك العربي الذي عرفته المجتمعات وما خلفته من تغيرات في أنظمتها السياسية والاقتصادية وذلك لتطبيق سياسة ديمقراطية، في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات قد شهد هذه التحولات بما في ذلك النظام الإعلامي لتقليص الفجوة بين السلطة والرأي العام الذي كرسته الآلة الإعلامية سابقا إثبات وشرعنه النظام الأبوي من خلال توجهاته وأدوات الهيمنة التي حكمة فيه، إذ ظهرت الحاجة إلى إعلام مبني على النقاشات وخلق آليات التواصل لقضايا الفضاء العمومي، فلا يمكن الحديث عن السياسة التداولية إلا إذا أخدنا بعين الاعتبار التعددية وفسح المجال لمختلف إشكال التواصل .

وقد كان ظهور القنوات الإعلامية التلفزيونية الخاصة في الجزائر، كمرحلة ثانية في مسار التفتح الإعلامي في الجزائر الذي يعتبر تتمة للتفتح الإعلامي في الصحافة المكتوبة، وفق قانون الإعلام الصادر سنة 1990 والذي أصدره أنداك رئيس الحكومة الأسبق "**مولود حمروش**".

والذي يتطلب إمكانيات مادية ومالية كبيرة بالإضافة إلى الخبرة في تسير مثل هذه الأنواع من الإعلام ورغبة بعض رجال المال في ولوج عالم الإعلام، وهذا ما توافق مع رغبة أصحاب الخبرة في إنشاء

[1]- بن عودة موسي، **مرجع ذكر سابقا**، ص186.

[2]- جهيدة شيباني كنزة عراج، **مرجع ذكر سابقا**،ص48.

قنوات فضائية تلفزيونية خاصة، تختلف باختلاف خطتها الافتتاحية وأهدافها و أيديولوجياتها، حيث تختلف مضامينها وبرامجها من قناة إلى أخرى [1].

وتمثل القنوات الخاصة إحدى خطوات تطور الخدمات الاتصالية العالمية، التي تستهدف الوصول إلى صفوة المجتمع وتطورات إلى مرحلة الحشد التي تستهدف ملاقاة اهتمامات جميع أفراد المجتمع، إلى مرحلة التخصص التي تستهدف خدمة احتياجات جماهير محددة وأخيرا مرحلة التفاعل التي تهدف إلى التبادل والتفاعل بين الجمهور وقنوات الاتصال ويتزايد خلالها التحكم الانتقائي للجمهور في المعلومات التي يتم اختيارها، تسعى القنوات الجزائرية الخاصة لمخاطبة جمهور محدد بتقديم إعلامية بعينها، وتختلف ما بين قنوات متخصصة من حيث نوعية الجمهور والتلقي للخدمة، بالإضافة إلى القنوات المتخصصة من حيث نوعية المضمون المقدم من خلالها، وتشمل قنوات الأخبار الرياضية الموسيقى والأفلام.

كانت أول التجارب لجريدة النهار الجديد التي أطلقت قناتها "تي في" في بدايات2012 لي تتبعها صحف أخرى كالشروق والبلاد والأجواء ووقت (**دزاير تي في**) والخبر (Kbc) والمستقبل وغيرها من الصحف التي تسعى للتحول إلى قنوات فضائية، حيث لم يعد الأمر يحتاج إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، أو إلى ميزانيات طائلة، كما في السابق فالمدن الإعلامية العربية كما هو مثلا" المدينة الإعلامية الأردنية " وكذلك مدينة دبي للإعلام. توفر خدمة مميزة بتكاليف معقولة ودون إجراءات إدارية معقدة وطويلة حيث تضمن البث الفضائي على كل من الأقمار" Arabe Sat Badr" والقمر" Nilesat"103 بمعدل نقل بيانات عال وذلك مقابل مبلغ لا يتجاوز الـ 30 الف دولار شهريا بالإضافة إلى تكاليف إيجار مكتب داخل حرم المدينة الإعلامية لغايات التحكم والمتابعة، ليبقى الأمر الأخر هو توفير مقر بالجزائر كأستوديو لتسجيل بعض الحصص ونشرات الأخبار لتتحول أي مؤسسة صحفية أو مجموعة صحفيين قناة فضائية تخاطب العالم [2].

[1] صفية طواهري، بسمة هبال، **واقع الممارسة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة في ظل المتغيرات القانونية**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ماي 2017،ص21.

[2] – رزيق سامية، **البرامج الاجتماعية في الفضائيات الجزائرية الخاصة، برنامج ما وراء الجدران قناة النهار –أنموذجا –** مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 65، ص67.

المطلب الثالث: القنوات الجزائرية في قانون الإعلام 2012 و2014

قانون الاعلام 2012:

تزامن ظهور هذا القانون مع مباشرة السلطة السياسية لما أسمته "**إصلاحات شاملة**" شكلت لها ورشات عمل ورسمت لها برامج ومخططات، حيث بادر النظام السياسي الحاكم لإثبات حسن النية في مباشرة هذه الإصلاحات من خلال إلغاء حالة الطوارئ2011 وكذا مباشرة جلسات الاستماع لمختلف الفاعلين السياسيين وكافة فعاليات المجتمع المدني. ومن بين أهم القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية: إلغاء عقوبة سجن الصحفي، نزولا عند رغبة الأسرة الإعلامية، لتكون هذه الخطوة شبه إعلان غير رسمي لعقد تحالف غير معلن عنه بين الإعلام والسلطة، ترجمه إعلاميا صدور قانون إعلام جديد في 12جانفي 2012.[1]

يعتبر القانون العضوي رقم (12-15) الصادر رسميا بتاريخ 12جانفي 2012م أول قانون عضوي للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وبذلك يكون قد جاء هذا القانون بعد مرور 50سنة على استعادة الاستقلال الوطني وفي وقت أصبح الإعلام الوطني يتخبط في مشاكل عديدة ويكاد صوت الجزائر أن لا يسمع ولا يشاهد في ساحة الإعلامية العالمية وفي ظل الفراغ القانوني لبعض نواحي التي تثير هذا القطاع الحساس.

مرت واحد وعشرون سنة بالتمام والكمال على صدور أخر مشروع قانوني إعلامي ينظم الساحة الإعلامية، وهو قانون1990.

وخلال كل هذه الفترة أي الفترة الممتدة من1990م إلى 2011م حدثت عدة تطورات وتغيرات مست العديد من الميادين والمجالات ومن بينها الميدان الإعلامي، ومنه أصبح قانون 1990م لا يكفل متطلبات الصحافة الجزائرية، وأضحى من الواجب ومن الأولويات إصدار قانون إعلامي جديد يتماشى مع طموحات الصحفيين خصوصيا في ظل العولمة والعصرنة لتي لا تعتبر الجزائر بمنئى عنها.

[1] – ربيعة قراح، نور الهدي غراف، **مرجع ذكر سابقا**، ص73.

يتضمن القانون (133مادة) موزعة على بابا والذي يهمنا في قانون الإعلام الجزائري لسنة 2012 هو الباب الرابع المتعلق بالنشاط السمعي البصري وينقسم إلى فصلين:[1]

الفصل الأول: ممارسة النشاط السمعي البصري ويتكون من (6مواد)، من (المادة58) إلى (المادة 57).

الفصل الثاني: سلطة ضبط السمعي البصري، يحتوي على (3مواد) وهي (المادة 64 -65 -66)

جاء في المادة 51 من القانون 12-05 الصادر بتاريخ 12جانفي2012 أن يمارس النشاط السمعي البصري من قبل (هيئات عمومية –مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي- المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري)، ومن خلال هذه المادة نلاحظ أن مجال الممارسة للإعلام السمعي-البصري قد أصبح مفتوحا متفتحا لكل الجزائريين، سواء على المستوى الموطنين أو الهيئات أو المؤسسات .... الخ.

لكن نلاحظ أن هذا القانون العضوي يحتوي على جملة من المواد التي يشترط أن تضاف إليها تشريعات وقوانين خاصة بها، وهذا ما تقصده المادة 65 "حيث تحدد مهام وصلاحيات سلطة الضبط السمعي البصري، وكذا تشكيلتها وسيرها بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري ..."

أصبح النشاط في مجال السمعي البصري حرا لكنه بقي أن ننتظر بعضا من الوقت لكي يصدر القانون الخاص بالنشاط السمعي البصري في الجزائر.
على العموم إن التجريم قد رفع على الصحافيين ورجال الإعلام، هذا مؤكد في هذا القانون الأخير، وان السمعي البصري قد تحرر من الاحتكار الذي كان يتميز به.

الفصل الأول: يتطرق إلى ممارسة النشاط السمعي البصري بعدما يعرف في (المادة58) ما المقصود بالنشاط السمعي البصري، يوضح بكل الوضوح في (المادة59) النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية وتعتبر هذه المبدأ بالاتجاه الصحيح لكي تصبح المصلحة العامة فوق الجميع.

[1] عبد المؤمن بن الصغير، **التنظيم القانوني لنشاط السمعي البصري في ظل التشريع الإعلامي الجزائري**، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة مولاي الطاهر سعيدة، العدد 19 جوان 2018، ص404.

(المادة 61) من القانون العضوي التي هي أحدثت تغييرا جذريا في المشهد الإعلامي الجزائري، حيث فتحت الباب واسعا أمام قطاع السمعي البصري الغير حكومي أي التابع لرأس المال الخاص بالجزائر.[1]

– يرى عدد من عمال القطاع أن القانون لم يقدم سوى تغييرا شكلية على الرغم من أنه خطوة في الاتجاه [2]الصحيح، وعلى احتواء القانون على بعض المواد الإيجابية إلا أنه لا ينهض بحرية الصحفي بالجزائر بل يقيدها، كما أثارت العبارات والتعريفات الغامضة في القانون تحفظ الإعلاميين واستشهدوا ببعض الأمثلة وفق المادة الثانية : يمارس في ظل احترام متطلبات النظام العام، و المصالح الاقتصادية للبلاد، إضافة إلى جوانب فضفاضة، وبين هذا ذاك تسجل الممارسة اليومية للنشاط الإعلامي في الجزائر شكلا من أشكال الجمود في هذا القانون من حيث تنفيذه على أرض الواقع .

قانون الاعلام 2014:

يعتبر القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري أول قانون متخصص في المجال السمعي البصري منذ الاستقلال فالرغم من اصدار المشرع الجزائري العديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بالممارسة الاعلامية، الا انه كان في كل مرة يكتفي ببعض المواد المشتتة هنا وهناك في بعض القوانين الاعلامية التي أصدرها منذ الاستقلال وكان في كل مرة يكتفي بدراسة بعض جوانب النشاط الاعلامي، وحدد الاطار العام والمفهوم بدون ذكر تفاصيل القطاع السمعي البصرين وبدون فتح المجال للاستثمارات الخاصة فيه، وبقيت الدولة محتكرة ومسيطرة على الاعلام والقطاع السمعي بصفة خاصة .

يتكون قانون السمعي البصري 2014 من 113 مادة مقسمة على 7 أبواب بالإضافة إلى الديباجة وضع هذا القانون الأطر المنظمة للقطاع السمعي البصري. وجاء هذا القانون في خضم الاصلاحات التي أطلقها رئيس الجمهورية في سنة 2011، والتي سعى من خلالها لتكريس قيم الحرية والتعددية والانفتاح، تضمن الباب الأول من نص القانون الأحكام العامة، ونصت المادة 02 على أن الهيئات والمؤسسات التابعة للقطاع العمومي والشركات والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري بمعايير

[1] – **مرجع نفسه**، ص 405.

[2] – عبد المجيد رمضان، **توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية**، أطروحة مكملة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية، جامعة باتنة،2016/2015 ص 190.

حددت في دفتر الشروط. كما خصص الفصل الثاني من الباب الأول لاستعراض التعريف القانوني لمجموعة من المصطلحات ففي مادته 07 اعتبر أنها كل الخدمات الاذاعية والتلفازية التي تقدم للجمهور.[1]

وينص القانون في مادته الخامسة أن : خدمات الاتصال السمعي البصري والمرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية المنشأة من قبل مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي وأشخاص معنيون للقانون الجزائري ن ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية.

يوضح القانون في المادة 17 : أن خدمة السمعي البصري المرخص لها هي كل خدمة موضوعاتية للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي تنشأ بمرسوم وفق الشروط المنصوص عليها في أحكام القانون.

أما المادة 18 فتشير إلى أنه : يمكن خدمات السمعي البصري المرخص لها المذكورة في المادة 17 أن تدرج حصصا وبرامج إخبارية وفق الحجم الساعي يحدد في رخصة الاستغلال.

أما فيما يتعلق بمهام وتشكيلة وسير سلطة ضبط السمعي البصري:

يحدد مقر سلطة ضبط السمعي البصري وفقا للمادة 53 بالجزائر العاصمة وهي مكلفة وفقا للمادة 54 بالسهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساري المفعول، والسهر على عدم الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام وضمان الموضوعية والشفافية، وتتمتع سلطة الضبط السمعي البصري قصد أداء مهامها بصلاحيات في مجال الضبط والمراقبة والاستشارة وتسوية النزاعات حددها القانون في مادته 55، في مجال المراقبة تسهر سلطة الضبط السمعي البصري على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كانت وسيلة بثه للقوانين والتنظيمات سارية المفعول، وعليها أيضا أن تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على موضوع أو مضمون وكيفيات برمجة الحصص الإشهارية.[2]

وبالنظر إلى خلفية الإعلام الجزائري ، وتفاعله مع الأحداث على تنوعها، الثابت أنه لم يكن بمنأى عن الأحداث السياسية وتأثيرات أنظمة الحكم المتعاقبة على البلاد فمنذ الاستقلال فكل التحولات

[1] – عبد المؤمن بن الصغير، **مرجع ذكر سابقا** ص 405 ص406.

[2] - **مرجع نفسه**، ص406 ص407.

التي مست قطاع الإعلام، تزامنت مع تغييرات السلطة والثورات الشعبية، فكان قانون الإعلام سنة ثمانين تزامنا مع الربيع الأمازيغي وقانون الإعلام سنة 1990، الذي أقر التعددية الإعلامية تزامنا مع احتجاجات أكتوبر1989، وقانون الإعلام الأخير سنة2012 الذي تزامن مع ما عرف إعلاميا بثورات الربيع العربي ليليه القانون الذي أقر الانفتاح الإعلام على مجال السمعي البصري سنة 2014 كما أوردنا سابقا.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق نستخلص أن الجزائر عرفت في الآونة الاخيرة حراكا اعلاميا بعد تضييق خانق فرضه نظام الحزب الواحد وبعد التطورات والاحداث على الساحة السياسية الوطنية والعربية والتي فرضت على الدولة القيام بتفعيل القوانين الخاصة بممارسة مهنة الإعلام وتنظيم أكبر لمهنة السمعي البصري في ظل غياب التأطير القانوني لنشاط السمعي البصري وغياب سلطة ضبط سواء تعلق الأمر بالصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية ووجود عقوبات سالبة للحرية اتجاه الصحفيين في القوانين المتعلقة بالإعلام السابقة الأن هذه النصوص بقيت حبيسة، أي مجرد حبر على ورق.

الفصل الثاني

الحراك الشعبي في الوطن العربي

المبحث الأول: طبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية وتداعياته

المطلب الأول: الحراك الشعبي والمفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: دوافع ومحصلات الحراك الشعبي العربي

المطلب الثالث: الحراك العربي بين التحول الديمقراطي وإعادة إنتاج التسلطية

المبحث الثاني: الحراك الشعبي في الجزائر

المطلب الأول: دوافع حراك 22 فيفري 2019 الجزائري

المطلب الثاني: مسار حراك 22فيفري 2019 الجزائري

المطلب الثالث: خصائص حراك 22 فيفري 2019 الجزائري

تمهيد:

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث التي لم تشهدها على عقود طويلة، فبعد أن ظل العالم العربي يغرد خارج سرب موجات التغيير والتحول الديمقراطي الذي أشرق عليها عام 2011 بثوراته ومظاهراته الاحتجاجية ضد أنظمة الحكم القائمة، والتي أطلق عليها فيما بعد الحراك الشعبي أو ثورات الربيع العربي أو مجازر الربيع العربي، مما أحدث تغييرا في زعزعة بنية الدولة التسلطية في العالم العربي ، وساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، بل وتغيير الخريطة السياسية ولاسيما تونس ومصر، ولا تزال انعكاساته مستمرة في بقية الدول الأخرى ، لذلك كان للحراك الشعبي في الوطن العربي دورا فعال في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

والجزائر أيضا كغيرها من الدول عرفت في بدايات العام 2019 حركات احتجاجات عارمة أو ما أطلق عليه حراك 22 فيفري .

وقد جاء هذا الفصل متمحور حول مبحثين، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى طبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية وتداعيانه ونماذجه، وفي المبحث الثاني سنتعرض بالدراسة إلى حراك 22 فيفري بالجزائر.

المبحث الأول: طبيعة الحراك الشعبي في المنطقة العربية وتداعياته ونماذجه

المطلب الأول: الحراك الشعبي والمفاهيم المشابهة

أطلق على الانتفاضات التي اجتاحت البلاد العربية 2011 العديد من المصطلحات التي لخصت مفهومها لدى الشعوب العربية والغربية فمنهم من قال إنها تسميات أطلقت لعلاقتها بالانتفاضات الأوروبية السابقة ومنهم من قال إنها مصطلحات تداولت بسبب الضغط والخناق الذي ساد أوساط الشعوب العربية وفي ما يلي تعريفات لمختلف التسميات المطلقة على هذه الانتفاضات وهي كالتالي:

الحراك الشعبي:

- هو كل نشاط أو تفاعل(فردي أو جماعي) داخل الدولة أو خارجها، يهدف به فاعلوه إلى جني ثمار سياسية معينة أو بلوغ أهداف محددة.[1]
- هو التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وأدت لتغيرات جذرية في الحياة السياسية والاجتماعية في كثير من الدول العربية ومازالت أحداثها وتداعياتها مستمرة. [2]

الربيع العربي:

يعود مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي حدثت سنة 1848، التي يشار إليها أحيانا باسم "ربيع الأمم"، وربيع بارغ 1968 من القرن الماضي، واستخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق،[3]وأول من استعمل مصطلح ومفردة "الربيع " لدلالة على هذه الأحداث الباحث الأمريكي مارك لينش بمقال له في مجلة سياسية خارجية "Foreign Pol "بتاريخ لافت جدا هو 6كانون الثاني من عام 2011

[1] – جيدور الحاج بشير، **أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016، ص 89.

[2] – إسلام نزيه سعيد، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2017، ص38.

[3] – تمارا كاظم الأسد، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين–ألمانيا، 2018، ص9.

بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس وقبل سقوط نظام بن علي [1]، ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة ، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام 2010 في تونس.[2]

الثورة:

هي الخروج عن الوضع الراهن وتغييره، سواء إلى وضع أفضل أو أسوء وباندفاع، بحركة عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب، فهي تبدل عنيف وفجائي في السياسة وفي قيادة الدولة.[3]

هي مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لي شعب أو مجموعة بشرية وبشكل شامل وعميق وعلى المدي الطويل

الحركات الاحتجاجية:

هي عبارة عن حالة من الغضب العام التي تسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالبا ما تكون هذه الفئات المهمشة داخل المجتمع والتي لا احد يسمعها مما يجعلها تعبير عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات أو تجمهر أو تظاهر.[4]

المطلب الثاني: دوافع ومحصلات الحراك الشعبي العربي

أولا: دوافع الحراك الشعبي العربي

يبين مسار الحراك الشعبي العربي، والذي قام في كل من تونس ومصر ومرورا بليبيا واليمن وسوريا، أنه كان حاصل لامتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته، مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي، الذي يكاد منسوبه متشابها في كافة المجتمعات العربية بما فيها تلك الأقطار التي لم يندلع فيها الحراك لغاية الان.

---

[1]- حسن محمد الزين، **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، دار القلم الجديد، ط1، بيروت ،2013، ص59.

[2]- تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، **مرجع ذكر سابقا**، ص 9.

[3] - جيدور الحاج بشير، **مرجع ذكر سابقا، ص**88

[4]- زيان عبد النور، **الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية تحول ديمقراطي**، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص 12.

ولعل من بين أهم الدوافع العامة المشتركة التي أسهمت في ظهور الحراك العربي والتي نقسمها إلى:

الدوافع الداخلية:

وهي عديدة منها دوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية والتي لها دور مفصلي وحاسم في ظهور الحراك ومن بينها :

– الطفرة الشبابية وأزمة البطالة:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، اذ تعد نسبة الشباب –دون سن الثلاثين– هي الغالبة اجتماعيا، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطابة بالتغيير والمحرك له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، وقد أثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، ومن ذلك لجأ هذا الشباب الذي اكتفى من الخطابات دون تقديم حلول حقيقية من السلطة للمشاكل اليومية إلى شبكات التواصل الاجتماعي، قصد التواصل والتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة. [1]

– التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولاتزال قطاعات واسعة والعديد من الشعوب العربية تعاني الامية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما ان الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر وقد ادي تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، وتبني العديد من الدول العربية لسياسات تحرير اقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة إلى تراجع الدور الاقتصادي لدول العربية بشكل ملحوظ مما ادى إلى تباطؤ المعدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع ،ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من ارقام في هذا المجال، فعلى الرغم من الارتفاع

[1] – صباح كزيز، **دور السياسة الخارجية الدولية قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010**، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 ص90.

النسبي في معدلات النمو الاقتصادي لدول الحراك العربي، الا أنه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد ، فالأمر متعلق بسواء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، وهذا ما أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لي شعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي فكان السخط الاجتماعي يستعر على خلفية تزايد البطالة وارتفاع الأسعار واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء والفساد الكبير والشعور بانحياز السياسة الاقتصادية لقطعات محدودة على صلة بالنخبة السياسية الحاكمة وهذا الامر كرس فقدان النظام لشرعيته على أسس اقتصادية اجتماعية وهو ما مثل البيئة الخصبة لبدايات الحراك الشعبي في البلدان العربية، وبتالي كان هذا الحراك تعبيرا عن رغبة المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وهذا ما ظهر جليا في كل من مصر وتونس.[1]

– الجمود السياسي وظاهرة الفساد:

تشترك غلبيه الدول العربية في الجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، إلى جانب ظاهرة الفساد السياسي، وقد تجلى في مظاهر عديدة منها صفقات السلاح وترخيص الاستيراد والتصدير، إلى المحسوبية في تعيين الأقارب والأصهار والمعارف في مناصب مرموقة دون أي حق، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما فعله حسني مبارك عندما أطلق يد ابنه الأكبر علاء في مجالات الأعمال والمال، وأطلق يد ابنه الثاني جمال في أعلى مستويات الحزب الوطني الحاكم فكان المسؤول عن ترشيح الوزراء وقادة مؤسسات الدولة والقطاع العام، كما وضع معمر القذافي أبنائه وأولاد عمومته وأفراد قبيلته في كل المواقع المسؤولية الأكبر لأكثر من40 عاما، وهذه الحقيقة لا يمكن تجاوزها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن رغبة شعوبها، ثمة قوة سياسية في بعض الدول العربية تحضي بهامش الحرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة. أن محاولة إلقاء الضوء على الوضعية المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية العربية سوف توضح لنا لأول وهلة إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في توسيع قاعدة هذه المشاركة، حيث تم التعامل مع هذا المبدأ بصفة عامة على أنها هبة من النظام وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة الحقيقية التي تعني في أوسع

[1] - **المرجع نفسه، ص 92.93**

معانيها اسهام المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، وادى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الانظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الحراك العربي، فكان هذا الفساد والمحسوبية وغياب الحريات السياسية في الأنظمة العربية أسباب كافية لقيام الحراك الشعبي العربي .[1]

الدوافع الخارجية:

بجانب الأسباب والدوافع الداخلية التي أدت إلى قيام الحراك العربي، هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدولة التي قام بها الحراك وهذه العوامل لها دور إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في المنطقة العربية، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال ومباشر في حال الحراك في البلدان العربية.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

– اتجاه يرى أن الحراك العربي والاحتجاجات العربية هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ابعد من ذلك ويعتقدون أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالحراك العربي وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– اتجاه يرى أن دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه[2] أن هذا "التحول والانقلاب " لم يكن بفعل ديناميات عربية داخلية بحتة كما ظن البعض، بل نتاج عملية جيو استراتيجية أمريكية خطط لها قبل عام 2010 لتغيير خارطة الشرق الأوسط والعالم، وهو ما أدركته العقول الأسيوية الصاعدة الايرانية والصينية والروسية، ووضعت حدا لها في الساحة السورية.

وعملية " الربيع العربي " تمثل لعبة "دومينو" واحدة كما قال الرئيس الأمريكي أوباما حرفيا في المذكرة الرئاسية رقم 11الصادرة في 2010/8/12 قبل الحراك العربي ب 3 أشهر حيث يؤدي سقوط النظام عربي واحد إلى تدحرج بقية الأنظمة بأثر موجات الدمينو " **الثورية الديمقراطية** ‘‘

وكان من الضروري لتأخذ العملية صدقيتها وزخمها النفسي والسياسي والإعلامي صعق الرأي العام الغربي والنخب العربية الحاكمة بإسقاط "رؤوس عربية "محسوبة في ولائها على أمريكا أولا، وهو ما حصل مع إسقاط زين العابدين بن علي وحسني مبارك وعلي عبدالله صالح ومعمر القذافي ، رغم انها "رؤوس متخشبة" انتهت صلاحيتها جيو سياسيا وبيولوجيا وشعبيا، مقابل وصول أثر "الدمينو"

[1] – **المرجع نفسه**، ص95، ص 96.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 97.

للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد الذي قطع الطريق على المشروع الأمريكي بتحالفه الوثيق مع إيران وحركات المقاومة العربية، سيما ان سوريا هي قلب الشرق الأوسط "والشرق الأوسط قلب العالم " وفق تعبير الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول .[1]

ثانيا: محصلات الحراك الشعبي العربي

– النتائج السلبية:

–حين اهتاجت العاصفة، خلناها ستقلع أنظمة طاعنة في الاستبداد والفساد ثم تخلد للهدوء فيصفو الجو وتسطع شمس عهد جديد ولكن الأمور فيها جرت مجرى أخر لم يتوقعه أكثرنا تشاؤما، ماهي إلا أشهر قليلة حتى بدأنا نحصي خسائر هذه العاصفة؛ دول تتساقط وأخرى تتفكك، مجتمعات يتمزق نسيجها الداخلي وتتقطع أوصالها الجغرافية وروابطها التاريخية، فتن وحروب أهلية تنبعث فيها منازع عصبوية بائدة (طائفية ومذهبية وعرقية وقبلية وعشائرية) اقتصادات تدمر، جيوش تستنزف في حروب داخلية مع عصابات الفتن المسلحة داخل المدن وفي محيطها، إرهاب يزحف ويتنقل كالعدوى أو المرض الخبيث ليغمر الجغرافيا العربية من الماء إلى الماء، موارد طبيعية وتاريخية تنهب، وسمعة للعرب تمرغ في الأوحال، وصورة للإسلام تلوث باسم الإسلام، ملايين اللاجئين والنازحين بلا افق للعودة إلى الديار، جيل جديد يخضع لتجهيل، عن أي ربيع إذن يتحدثون؟![2]

–التدخل الخارجي والذي غالبا ما يستند إلى مصالحه الخاصة في حل تلك الصراعات حيث تنطلق هذه التدخلات من فرضية التقسيم كأساس لأي حل تحاول فرضه خدمة لأجندات معينة.[3]

–أخفقت الأنظمة في شعارات التقدم والحرية والعدالة الاجتماعية. بل هي إعادة انتاج الأوضاع على نحو أسوأ، بعد ان حولت الجمهوريات إلى ملكيات، والجيوش إلى مليشيات تحت اسم الحرس الثوري، والشرطة المدنية إلى أجهزة مخابرات تتجسس على الناس بقدر ما يراقب بعضها بعض. يضاف إلى ذلك جيوش العاطلين عن العمل من حملة الشهادات، وبذلك خسرت المجتمعات العربية

[1]- حسن محمد الزين، **مرجع ذكر سابقا**، ص20، ص21.

[2]– عبد الإله بلقزيز، دراسات، **الربيع العربي جردة حساب أولية** كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص 1، دون سنة النشر.

[3]– فواز ذنون، **النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية**، دراسات شرق أوسطية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، العدد 87، 2019، ص 17.

المكتسبات التي كانت تؤمنها الأنظمة التقليدية، على محدوديتها، ولم تربح جديدا مما جعل الناس في مجال الحريات، تترحم على عهود الملكية والاستعمار.[1]

-تراجع أهمية القضية الفلسطينية ولم تعد القضية المركزية الأولى للمنظمة العربية فمشروع التسوية معطل، أو تم تعطيله عمدا من قبل الطرف الإسرائيلي الذي لا يجد أي مصلحة استراتيجية في التوصل إلى حل لتلك القضية ولم تعد القضية الفلسطينية ذات أولوية كما كانت عليها منذ سنوات ولا يتوقع أن يكون هناك تحرك باتجاهها في المستقبل المنظور خاصة مع ظهور ما يسمى بصفقة القرن[2] .

– النتائج الإيجابية:

– أتاح الحراك الشعبي المجال لمناقشة بعض الموضوعات التي طالما جرى حجبها والسكوت عنها في ظل النظام السابق الذي يعد نقلة أساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي، يأتي في مقدمتها التداول على السلطة، مصدر السلطات، الهوية، العلاقة بين السلطة والمال وكيفية الحكم فيها ودور الجماعات الإسلامية في عملية التحول الديمقراطي ودور العسكر في دولة مدنية وإصلاح الجهاز الأمني.

– فيما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي هي جوهر العملية السياسية، فقد تخطى الشارع العربي حاجز الخوف من السلطة، بل غير الخوف مساره لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم وقد يؤسس هذا التطور إلى عملية التحول الديمقراطي لأن خوف الحاكم وقلقه من المحكوم هو جزء أساسي من المحاسبة والمسألة التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها.[3]

– وقد أدى أيضا إلى تعرية المواقف الدولية والتي كانت تتحجج بالأهداف النبيلة للتدخل في الشؤون العربية حيث وضعها الحراك في إطار المفاضلة بين أهدافها ومبادئها وبين مصالحها وقد انحازت لمصالحها في كثير من المواقف. [4]

[1]– علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان،ط2، 2012، ص27/26.

[2]- فواز ذنون، **مرجع ذكر سابقا**، ص17.

[3]- صباح كزيز، **مرجع ذكر سابقا**، ص101.

[4]- إسلام نزيه سعيد أبو عون، **مرجع ذكر سابقا**، ص 70

المطلب الثالث: الحراك العربي بين التحول الديمقراطي وإعادة إنتاج التسلطية

الحراك الشعبي في تونس:

بدأت ثورة تونس الشعبية بانتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط البلاد وجنوبها في العامين السابقين، ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمننا يكفي لكي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى.

وفي تجسيد مأساوي لرفض الذل، وإزاحة حالة الظلم والحرمان، أضرم الشاب محمد بوعزيزي، وهو في السادسة والعشرين من عمره، النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة عربته، وذلك بعد تعرضه إلى اعتداء من قبل شرطة الولاية، وأشيع أنه صفع من قبل شرطية في مقر الولاية.[1]

اندلعت ثورة التونسية يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي، فأدى ذلك إلى اندلا ع شرارة المظاهرات وخروج ألاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، ونتج عن هذه المظاهرات، التي اشتملت على مدن عديدة في تونس، وسقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، ما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء، من بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشكلات، التي نادا بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014.

ثم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس، ك (اليوتيوب) بعد 5 سنوات من الحجب، كم تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضا طفيفا، لك الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، ما أجبر الرئيس بن علي عن التنحي عن السلطة ومغادرة البلد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير2011، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس مهماتهن وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول، لكن المجلس الدستوري بعد ذلك بيوم اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء

[1]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 199/191.

على ذلك أعلن يوم السبت 15 يناير عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، إلى حين إجراء الانتخابات رئاسية مبكرة.[1]

الحراك الشعبي في مصر: ثورة 25 يناير 2011

بدأت احداث "الربيع العربي" في مصر العام 2011، بدعوة انطلقت من موقع "كلما خالد سعيد" على شبكة التواصل الاجتماعي، تحث جماهير الشعب المصري على النزول إلى الشوارع يوم25 يناير الذي يتوافق مع ذكرى "عيد الشرطة"، للتعبير عن رفضها لممارسات نظام مبارك القمعية. والأن كان توقيتها كان ملائما وجاء في ظل أوضاع محلية وإقليمية متأخرة، فقد اقت الدعوة تجاوبا فوريا، وبخاصة في أوساط الشباب،[2] بعد أن تحول "يوم الغضب المصري" من مجرد دعوة وجهها المعارضون غير حزبيين على شبكة الإنترنيت إلى حركة احتجاج لم تعرفها مصر منذ سنوات طويلة، حيث خرج الألاف ال الشوارع القاهرة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، في وقت بدا أن الاحتجاجات مفتوحة على احتمالات التصعيد، بعدما أصر المتظاهرون على البقاء في الشارع، متحدين دعوة السلطات المصرية إلى إنهاء تحركهم، وكانت أضخم التظاهرات قد خرجت في القاهرة، وتحديدا في ميدان التحرير، حيث قدر عدد المشاركين بأربعين إلى خمسين ألفا. وفي 2011/01/28 طلب الرئيس مبارك من الحكومة التي يرأسها أحمد نظيف التقدم بإسقالتها، وفي 2011/01/29 كلف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة وعين مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائبا له، بعد أن ظل المنصب شاغرا منذ تولي مبارك الحكم في سنة 1981، وفي 2011/02/10 انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في غياب الرئيس مبارك، وأعلن البيان رقم واحد، وقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر.

كما أعلن مبارك أنه قام بتفويض سلطته لنائبه عمر سليمان وفق ما يحدده الدستور، وأنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة.

[1]- عزيز العرباوي، **مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة**، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 2016، ص9.

[2]- حسن نافعة، **ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو**، التقرير السابع لتنمية الثقافة، مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت، 2014، ص33.

وفي 2011/02/11 أعلن عمر سليمان تنحي مبارك، وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة، [1] وعاشت مصر ليلة من أبهج لياليها استمرت طوال يوم السبت التالي جاء هذا بعد انقلاب عسكري على مبارك أخرجه كليا من المشهد السياسي، وذلك من أجل تجنب دخول الشعب في مواجهة شاملة مع النظام، إضافة إلى وأد سيناريو التوريث داخل بيت مبارك، وإبعاد مجموعة رجال الأعمال المتحالفين مع ابنه، وبالتالي إضعاف الحزب الحاكم. [2]

ووفقا للمحصلة الرسمية فإن عدد ضحايا الثورة المصرية كان 846 قتيلا، بينما جرح الألاف.

وفي 2011/02/24 قدمت حكومة أحمد شفيق اعتذارا لشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقه طول السنوات الماضية. وفي 2011/03/03 استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطلب رئيسي من ثورة 25 يناير، وأعلن عن استقالة أحمد شفيق، رئيس الوزراء، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي 2011/03/19 جرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية المصرية، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2011/11/28 و 2012/01/11 جرت أول انتخابات مصرية بعد ثورة 25 يناير. [3]

المبحث الثاني: الحراك الشعبي في الجزائر

المطلب الأول: أسباب ودوافع حراك 22 فيفري 2019 الجزائري

شكل تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر مدخلا أساسيا لحالة الاضطراب والاحتجاج الذي أسهم في ظهور الحراك الشعبي، والذي لم يكن تعبيرا عن يقظة مفاجئة للشعب فقط، بل تحقق بفعل جملة من الأسباب غير المنفصلة وتتفاعل مع بعضها البعض، وأبرز هذه الأسباب:

---

[1] - محسن صالح، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية تقرير المعلومات (23)** قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، بيروت،2012، ص17، ص 18.

[2] - عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص35.

[3] - محسن صالح، **مرجع ذكر سابقا**، ص 18، 19.

الأسباب السياسية:

– يعتبر إعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، ولأنه بقدر ما يثير هذا الترشح من تساؤلات حول قدرة شخص خصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، فإنه يثير كذلك تساؤلات حول السلطة السياسية التي عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية، فقد عملت الكثير من الأحزاب الموالية للنظام مثل حزب "تاج" بقيادة عمار غول، إضافة إلى حزب التجمع الديمقراطي وحزب جبهة التحرير بقيادة "جمال ولد عباس"، مع أحزاب أخرى من أجل التسويق لترشيح "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة، وذلك عبر إبراز نضاله السياسي والثوري وإنجازاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتكريمه المتواصل بواسطة "صورته" أي وضع صورته بمختلف المناسبات، ما أدى إلى استفزاز الشعب الجزائري في كثير من المحافل الوطنية، فتجسدت بوادر هذا الرفض الشعبي في الشارع من خلال تظاهرات التي تم تنظيمها، وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.[1]

– الفساد السياسي فقد عمل النظام لسنوات طويلة على عدم إرساء قواعد تداول السلطة، من خلال منع التفعيل الحقيقي للتعددية الحزبية، وعطلت الأطر الوسيطة من المؤسسات السياسية وأحزاب ومجتمع مدني، على رغم وجود العشرات من الأحزاب ووسائل الإعلام، ومئات الجمعيات والمؤسسات المنتخبة (البلدية– الولائية –الوطنية).إلا أنها صارت أطر معطلة وظيفيا وغير مفعلة عمليا، ويفتقر أغلبها إلى المصداقية، وذلك بسبب تميع الفضاء السياسي، وصار المشهد التعددي في الجزائر شكليا وصوريا فقط، كما يسمى بالدمقراطية الواجهة، وفي العهدة الأولى لبوتفليقة، أغلقت اللعبة السياسية بالتحالفات الحزبية، وحوفظ على عدم تعطيل المسارات الانتخابية، لأنه يتحكم فيها بسير عبر التزوير الناعم، باستعمال وزارة الداخلية التي تشرف على تنظيمها. ثم انعدمت التنافسية عبر توزيع الكوطات (المحاصصة) على بعض التشكيلات السياسية، كما ضربت عملية الانتخاب في الصميم بتقزيم المسؤول المنتخب وإضعاف سلطته وصلاحياته، وتعظيم دور المسؤول المعين، مما أدى إلى تراجع مصداقية المجالس المنتخبة محليا ووطنيا. ثم زاد من تعقيد العملية تدخل المال السياسي

[1] – أحلام مقدم سارة، مصطفى بن حوى، **22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي برلين، العدد السادس أكتوبر، جامعة وهران 2، 2019، ص97.

الذي أوصل الكثير من رجال المال إلى البرلمان بحثا عن الحصانة والامتيازات، فسرعان ما آلات إلى بعضهم السلطة حتى في تعيين وزراء في الحكومات. كما تميز المشهد السياسي بغياب رئيس الجمهورية الذي يملك صلاحيات دستورية واسعة جدا بسبب المرض منذ عام 2013.[1]

– غموض عملية صنع القرار داخل النظام السياسي: لأنه لا الحكومة ولا أحزاب المولاة كان بيدها القرار السياسي فلم يستثن من موجات الغضب لسلطة السياسية أقرب المقربين منها، إذا من يصنع القرار داخل النظام السياسي أعمق من ذلك، وهو ما سيكشفه الحراك السياسي فيما بعد، وعدم قدرته مقاومة جناح الجنرال "توفيق" والدولة العميقة.

–الخطاب الاستفزازي الشعبوي ولا مسؤول المستخف بالإدارة الشعبية للمقربين من محيط الرئيس: شكلت وقودا لسخط اجتماعي، واتسعت الهوة ودائرة الرفض خلال سنوات، مما رسخ أن السلطة القائمة تتكون من قوي غير دستورية مغتصبة للحكم بتعديل الدستور وقت الحاجة.[2]

الأسباب الاقتصادية:

على مدار 20سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة وشراء الأمن الاجتماعي وصناعة الوهم، ونشرها عبر قنوات كثيرة مثل وسائل الاعلام والأحزاب السياسية الموالية كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب من خلال نشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي.[3]

لم تخرج الجزائر عبر عقود عن نموذج الدولة الريعية، إذا تعتمد على النفط والغاز مشكلين معا نسبة 35 %من اجمالي الناتج المحلي، 62 %من عائدات الحكومة، و98 %من مداخيل التصدير، وعليه فالبلد يصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنوعنا مما يجعله رهينة تقلب الأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لاسيما في ظل التراجع الكبير لها، ولا يزيد تعقيد المشهد الاقتصادي تراجع الأسعار بل تراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك الداخليين أيضا.

ويرجع المشكل إلى إخفاق السياسات المتبعة طوال عقود في التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، مما أدخل البلد لفي ركود تنموي تزامن مع نمو ديمغرافي كبير، أنتج لنا معدلات كبيرة للبطالة والفقر

[1]– قرن محمد اسلام، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك**، منتدى السياسات العربية، فبراير 2020، ص2.

[2] - محمد زيتوني، **الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة**، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدارسات والبحوث العدد16، يناير 2020، ص 62.

[3]– أحلام سارة مقدم، مصطفي بن حوى، **مرجع ذكر سابقا**، ص98.

وانهيار القدرة الشرائية، واجهتها الحكومات المتعاقبة في آخر عهدة لبوتفليقة بسياسات الترقيع والتقشف، وتفعيل الضرائب والتمويل التقليدي عبر طبع الأموال، وارتفاع الأسعار التي تمس المواطن البسيط، والذي بدوره يطلع يوميا في الإعلام على تسريب عشرات ملفات الفساد، في إطار صراع الفواعل داخل النظام، لتكشف عن نهب مليارات الدولارات من المال العام (ملف سوناطراك–طريق السيار–تركيب السيارات....) كما يلاحظ علنا تشكل طبقة رجال الأعمال جدد، منحت لهم امتيازات كبيرة من العقار الصناعي والقروض الضخمة والتنازل عن الشركات الضخمة، كرستها فوانين المالية في السنوات الأخيرة.[1]

الأسباب الاجتماعية:

لعل أهم ما حرك الجزائريين في السنوات الأخيرة هي الظروف الاجتماعية، والتي ساهمت بشكل كبير في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، وهو ما يعبر عنه يوميا بمظاهر الاحتجاجات الشعبية والفئوية والنقابية، وأعمال الشغب العفوية، وقطع الطرق واشعال اطارات السيارات، وهي مرتبطة أساسيا باللاعدالة الاجتماعية، التي يرفضها الجزائري بتاتا ويسميها "الحقرة"، فالإحصائيات تقول أن ما يقارب 12ألف احتجاج "سنويا" لهو ذو مطالب اجتماعية وفئوية، من توزيع السكنات إلى التوظيف ورفع الأجور، ونقص التزود بالماء والكهرباء والغاز، وتسوية الأوضاع الاجتماعية للموظفين وغيرهم إضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة) لمئات الشباب المستعدين للموت في عرض البحر المتوسط، الدين كانت صور جثث بعضهم صادمة فحركت مشاعر الغضب والتذمر عند الجزائريين وتكشف هذه الأزمة الاجتماعية وغيرها :من انتشار الآفات المجتمعية والعنف في الأحياء وظاهرة اختطاف الأطفال، وتغذية الاصطفاف الجهوي،[2]وفي هذا الصدد يضيف الدكتور نور الدين بكيس أن منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعتمد على الجهوية في التعيينات وتوزيع المناصب الحساسة، وأمام هذ الوضع بدأ الشعور بجهوية الدولة ومؤسساتها يطغى على الجزائريين بعد أن شعروا بالتهميش والإقصاء أمثال الجنوب الذي انفجر في السنوات الأخيرة في شكل حركات احتجاجية كاحتجاجات البطالين واحتجاجات على الغاز الصخري[3] فكشفت عن قصور فادح في البرامج والسياسات الحكومية، وشراء السلم الاجتماعي في معالجة هذه القضايا المجتمعية.

---

[1]– قرن محمد إسلام، **مرجع ذكر سابقا**، ص03.

[2]– **مرجع نفسه**، ص3.

[3] - نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري**، النشر الجامعي، ط1، 2019، ص48.

إضافة إلى ذلك كان التضخيم الإعلامي للآفات الاجتماعية الدور السلبي في انتشار هذه الآفات وذلك يرجع للغلق السياسي الممارس على القنوات الجزائرية من قبل السلطة على التغطية الإعلامية ومعالجة الحدث السياسي كي لا تتطرق لمسائل رئيسية منها مرض الرئيس والدور الذي تلعبه عائلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حكم البلاد كما انها لم تكن حرة في التعليق ومناقشة المواعيد السياسية الكبيرة ومنها الانتخابيات بكل حرية، وفي ظل التضيق وسعيا للتعويض والحفاظ على المشاهد وجدت حلا في البرامج الاجتماعية بحكم أن النظام لم يحدد سقفا لها، بل بالعكس شجعها على تناولها بنوع من الأثارة المبالغ فيها، وكحل تنفيسي وفي نفس الوقت فرصة لجلب المواطن نحو قضايا هامشية فتم التركيز اليومي على جرائم القتل وإعطاء أحيانا معلومات غير صحيحة وامتلأت شبكة القنوات بالبرامج الاجتماعية، وهذا ما زاد الشعور بالضغط الكبير والاحتقان وتعدد الازمات وتفكك المجتمع .[1]

المطلب الثاني: مسار حراك 22 فيفري 2019 الجزائري

انفجار الأحداث وانكشاف النظام:

كان الدافع المباشر لخروج ملايين الجزائريين، إحساسهم بالإهانة والمذلة بعد تأكيد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، فالرئيس غائب منذ سنوات بسبب المرض والعجز، فقد توالت الدعوات التي لم يتبناها أي أحد في مواقع التواصل الاجتماعي للخروج يوم 22 فيفري 2019، وعلى رغم أن البعض أوعز ذلك إلى دور خفي للدولة العميقة (المخابرات) المتصارعة مع مؤسسة الرئاسة، فإن هذا لم يكن بإمكانه أن يخرج الملايين من الجزائريين، بل تأكد أنه اتجاه قوي في الشارع الجزائري، رافض للعهدة الخامسة، ومن دون أي راية أو تأطير أو تصدر من أحزاب أو منظمات أو أشخاص ، كما لم يكن وقفة عقل أو إدراكا أو اختيار عقلانيا، بل لحظة عاطفية لاندفاع الملايين سلميا وفي كل مدن الجزائر، رفضا للوضع القائم واستمرارية العهد البوتفليقي.

وعلى رغم أن الجزائريين مازالوا يستحضرون التوجس والخوف من أثار العشرية السوداء وآلامها، فإن مسيرات 22 فبراير 2020 كانت حقا مفاجئة للجميع، سوآءا سواء بالأعداد الكبيرة والتنظيم والطابع السلمي. وتجدر الإشارة إلى سلوك الأجهزة الأمنية كان سببا آخر لدفع ملايين أخرى إلى الخروج في الجمعة الثانية، التي وافقت الفاتح من مارس حيث قدرت الأعداد بأكثر من 16 مليون

[1] - **مرجع نفسه**، ص47.

مشارك، ثم كانت الجمعة الثالثة من الحراك 8 مارس الجمعة الأكثر حضورا حسب المتابعين فقدرت ب 22 مليون مشارك، فكانت رادا قويا على رسالة بوتفليقة التي أعلن فيها ترشحه رسميا.

لقد كانت الأسابيع الستة الأولى كافية لانكشاف عميق داخل النظام، إذ عطلت العهدة الخامسة ومشروع التأجيل والتمديد لعهدة بوتفليقة، وانتهت هذه الأسابيع بإزاحة الوزير الأول، ودفع بوتفليقة إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102من الدستور، التي تتحدث عن شغور منتصب رئيس الجمهورية وبات واضحا أن المؤسسة العسكرية قد استرجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة عبر تحييد وإضعاف أدوات وأذرع كل من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة. فكان الفاعل الجوهري في عدم إراقة قطرة دم واحدة وتجنيب البلاد تهديد تكرار تجربة العشرية السوداء.[1]

الجيش بين التحول وإعادة إنتاج النظام:

بعد الجمعة الأولى من الحراك، خرج الفريق قايد صالح رئيس أركان الجيش بخطاب يقول فيه إن المسيرات نداءات مشبوهة ووصف المتظاهرين بالمغرر بهم لكن سرعان ما استدرك في الخطاب لاحقا بأن الجيش يتقاسم مع الشعب بنفس القيم والمبادئ، وصارت بيانات الجيش وتصريحات قائد أركانه تتماشى مع مطالب الحراك الضاغطة على مؤسسة الرئاسة يوميا.

وفي 26 مارس اقترح رئيس أركان الجيش مخرجا دستوريا للأزمة، يتمثل في تطبيق المادة 102 من الدستور، التي تحدد إجراءات إعلان ثبوت المانع لرئيس الجمهورية واستحالة ممارسة مهامه، وفي 02 أفريل دعا القايد صالح إلى تطبيق الفوري لي الحل الدستوري الدي يتيح عزل الرئيس.

ثم جاء استحواذ الجيش على مقاليد القرار ابتداء من الأسبوع السادس للحراك تحت غطاء المادة 102 من الدستور.

ومع مرور الأسابيع بداء بدأ النقاش حول مستقبل الجزائر، وظهرت عشرات المبدرات المختلفة لحلول وتصورات ورؤى لي الوضع للوضع، وعلى رغم المسار الاحتجاجي السلمي لقد فقد كانت كل الرؤى المطروحة لحل الوضع متباينة، ما بين الأغلبية التي ترى أن الأزمة أن الأزمة سياسية وتحتاج إلى حلول سياسية على اختلاف هذه الحلول، فالبعض كان ينادي بمرحلة انتقالية، والبعض بمجلس تأسيسي أو مجلس أعلى لدولة، وأخرون بضرورة الانتخابات بشروط نزيهة ولجنة مستقلة للإشراف عليها.

[1]- قرن محمد اسلام، **مرجع ذكر سابقا**، ص4، ص5.

وبحلول الشهر السادس للحراك 03 سبتمبر أعلن عن ضرورة استدعاء الهيئة الناخبة يوم 15 سبتمبر وتنصيب الهيئة المستقلة لي مراقبة الانتخابات وحدد موعد اجراء الاستحقاق الرئاسي 12 ديسمبر.[1]

الانتخابات الرئاسية ومأزق الحراك:

بعد أكثر من تسعة أشهر من الحراك الشعبي المستمر في المطالبة بتغييرات جدرية، مازالت بعض الأصوات ترفض إجراء الانتخابات الرئاسية بصفته أحد الحلول المقترحة، وتري أن الظروف العامة مازالت لم تتوفر لتنظيميها، في وجود نور الدين بدوي، وزيرا أول أولا متهم بالتزوير بصفته وزير الداخلية في محطات انتخابية سابقة، ومنها جمع أكثر من ستة ملايين استمارة للمترشح بوتفليقة، في حين تصر المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابية الرئاسية مهما كلف الامر، وهو ما صرح به القائد الأركان في أحد خطاباته في شهر سبتمبر، لاسيما ان الحراك نجح في تعطيل موعدين انتخابيين رئاسيين وقت الحراك الشعبي (18 ابريل و4 يوليو).من أجل ذلك عملت المؤسسة العسكرية بصفتها سلطة فعلية في مدة ما بعد 4يوليو ،جاهد لتوفير الظروف المناسبة الاجراء انتخابات رئاسية، مشكلة هيئة الوساطة والحوار الوطني برئاسة كريم يونس رئيس البرلمان الأسبق، وكان هدفها إيجاد نهج توفقي للخروج من المأزق السياسي، بالحوار مع مختلف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي، وكان من مخرجاتها التي رفعت إلى الرئيس الجمهورية المؤقت بن صالح، تعديل القانون العضوي للانتخابات، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تأسست لاحقا برئاسة محمد شرقي وزير العدل الأسبق، وحدد موعد نهائي الاجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر.

وفي انتخابات الرئاسية اتسمت بأدنى مستوي مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد، اذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9%، إفرازات فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون، الدي شغل منصب الوزير الأول سابقا، والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم مند الاستقلال.[2]

المطلب الثالث: خصائص حراك 22فيفري 2019 الجزائري

كشف الحراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته عن مجموعة من الخصائص من أبرزها:

-**سلمية الحراك** : وهي ما جعلته يستمر ويرفع مطالبه، وأصبح مثالا على وعي الشعب الجزائري بواقعه وبناء مستقبله للخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها، رغم محاولة بعض الجهات إفساد سلمتيه سواء من خلال نشر بعض الأشخاص لافتعال العنف بين المواطنين والشرطة، ومن خلال

[1]- **مرجع نفسه**، ص5، ص6، ص7.

[2]- قرن محمد اسلام، **مرجع ذكر سابقا، ص** 08/07.

تشويه أهداف الحراك والتقليل من دوره ووزنه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه حافظ عل سلمتيه واتحاده وجمعه لمختلف الأجيال والفئات والأفكار، وكذا من خلال رفع شعارات تنادي بالسلمية ونبذ العنف.

-كسر حاجز الخوف والتظاهر: حيث لم ترى شوارع الجزائر العاصمة مظاهرات شعبية بذلك الحجم والتنظيم في وقت سابق، بسب النظام البوليسي الذي كان يقمع المتظاهرين وهذا مخالف لحق التظاهر وضرب للحريات، وهناك ثلاث أسباب رئيسية كسرت الخوف المتراكم مند سنوات من نظام قمعي وهي: أهمية القضية- رفض العدة الخامسة التي دفعت الالاف من المواطنين إلى التظاهر

- إعطاء الأولوية للمطلب السياسي على المطالب الاخرى: خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فالمتتبع لاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة اتخذ حيزا كبير ضمن الشعارات المرفوعة، وانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي، متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلا مطلب واحد وهو تغير النظام الحاكم جذريا.[1]

- التوظيف الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي: في ظل هشاشة وعدم استقلالية القنوات الخاصة والاعلام عموما في الجزائر، كان المنفذ الوحيد للحراك هو الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي والدليل على ذلك هو لجواء النظام في الأسابيع الأولى للحراك لقطع الأنترنت أو تخفيض التدفق إلى أقل درجة ممكنة، لمنع توظيف الفاسبوك وشبكات التواصل للتعبئة والتغطية لمجريات الحراك. وبدا ارتباك السلطة واضحا، مما اظهر بشكل جلي قوة تأثير شبكات تواصل الاجتماعي التي تحولات إلى منبر لتعبئة والترشيد والتصويب وإعطاء المعلومات والتحسيس وإبراز المواقف وكشف خطط النظام أي بتعبير اخر أصبحت شبكات التواصل الحامل الفعلي للحراك تفوقت على وسائل الاعلام مختلفة بحيث تحولات إلى مرجع المعلومة وقراءتها وإعطاء معنا للأحداث.

- الاستفادة من تجارب الربيع العربي: إن الجزائري متخوف من إعادة انتاج ما حدث في التسعينيات من حرب أهلية دامية وما حدث من تجارب دول الربيع العربي لذلك منذ الخطوات الأولى لمسيرة فيفري حرس الجميع على السلمية ورددوها بشكل دائم وألحو عليها عند حدوث أي مناوشات مهما كان حجمها تفاديا سيناريو الانزلاق نحو المواجهة، وبتالي درس الربيع العربي حاضر ودرس

[1]- صارة مقدم بن حوى مصطفى، **مرجع ذكر سابقا**، ص100، ص101.

عشرية الدم في الجزائر حاضر وقد زرع قدرا كبير من الخوف في نفوس المحتجين، انعكسا إيجابا عندما لم يتراجعوا ويتخلوا عن الحراك لأن الخوف عندما لا يعطل يتحول إلى مرشد وموجه.[1]

– **التقاء الأجيال والفئات:** رغم أن غالبية المشاركين في الحراك من فئة الشباب، الأن الفئات العمرية الأخرى شاركت وبقوة سواء شيوخ و أطفال أو نساء، حيث أن حضورهم كان مؤثرا وأعطى بعدا للحراك على أن القضية أبعد من العهدة الخامسة– شخص– بل هي أكبر من ذلك بكثير هي قضية أمة وتاريخ وصناعة مستقبل، ويجب مشاركة كل الأطياف المجتمع، كما أن الفئة الطلبة الجامعيين شاركت في الحراك وبقوة وجعلت يوم الثلاثاء من كل أسبوع يوما لهم، أما المحامون فقد جعلوا يوم السبت منبرا لرفع كلمة الحق وتطبيق العدالة، ثم أصبح التظاهر بشكل أسبوعي ومشترك مع القضاة بالإضافة إلى الأطباء ومختلف الشرائح الأخرى التي مثلت فسيفساء للحرية والتعبير.[2]

– **غياب النخبة في بداية الحراك:** أصبح جليا بسبب انفصال الكثير من المثقفين عن مجتمعهم وامال شعوبهم وما زادة هذا الغياب هو الرفض القاطع من الحراك حول قيادة الحراك (التكرار) وجعل تأطيره ذاتيا، إلا أن بعض النخب السياسية مثل محامي ونائب السابق مصطفي بوشاشي، ومقران آيت العربي والسياسي كريم طابو حاولوا البروز داخل الحراك مستعملين مواقع التواصل الاجتماعي من أجل نشر خطبيهم وأفكارهم وهناك من يري أن غياب قادة يسيرون الثورة الشعبية ضد النظام يجعل من الصعب اختراقه عن طريق الاستقطاب، الخدمة أجندات أخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من أجلها.[3]

[1]- نور الدين بكيس، **مرجع ذكر سابقا**، ص108- 109.

[2]– أحلام صارة مقدم، **مرجع ذكر سابقا**، ص101.

[3]– أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفي، **مرجع ذكر سابقا**، ص101-102.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص مما سبق أن الحراك الشعبي في الوطن العربي رغم اختلاف مالاته من دولة لأخرى إلا أن الأسباب واحدة كانت نتيجة لتراكم نضال طويل، في وقت تراكم فيه العجز والفشل والتدهور في منظومات الفساد والاستبداد، والجزائر هي الأخرى حملت شعارا في مطلع سنة 2019 بالتحديد في 22 فيفري لا للعهدة الخامسة وتوج باستقالة الرئيس ومحاربة الفساد.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي (عرض وتحليل النتائج)

المبحث الأول: عرض وتفسير النتائج

المطلب الأول: بطاقة فنية عن القناة

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستمارة

المبحث الأول: عرض وتفسير النتائج

المطلب الأول: بطاقة فنية للقناة الجزائرية الثالثة:

نشأة قناة الجزائرية الثالثة:

ظهر مشروع إنشاء قناة الجزائرية الثالثة في نوفبر1998 وتم تنفيذ في ديسمبر 1999 وتم ظهورها رسميا في 05 جويلية 2001،حيث عرفت هذه القناة باسم "تلفزيون الثالثة "وهي ثالثة قناة انبثقت في المؤسسة الوطنية للتلفزيون تبث عبر القمر الصناعي–عربسات– وهي موجة بالأساس للعالم العربي من أجل إيصال صورة أصدق عن الجزائر خاصة بعد الدعاية التي استهدفتها العشرية السوداء وهي تمكنت أيضا من إقامة صلة دائمة بين الجالية الجزائرية في الخارج وفي العالم العربي مع موطنهم الأم.

- وقد تم اطلاقها بناء على المقرر رقم (43-02) المؤرخ في 27 فيفري 2006 والمتضمن إنشاء مديرية مكلفة بمشروع القناة الفضائية وبثها عبر القمر الصناعي –عربسات– آنذاك.
- تبث القناة الجزائرية الثالثة (24/24) على الأقمار الصناعية (Nile sat 102/ hot bird) وقد جاءت هذه القناة بعد (Canal Algerie)وهي موجهة للبلاد الغربية، ويؤكد ذلك ما جاء في تقديم شبكتها البرامجية لعام (2014-2015) والتي تم فيها مراعاة الجوانب التالية[1]:

- برامج خفيفة وقصيرة المدة.
- استقرار البرامج الموجودة حاليا مع تصنيفها من حيث المحتوى والتنشيط والديكور.
- البث بالوضوح العالي حيث انطلق البث بتقنية (HD) للقناة الجزائرية الثالثة كمرحلة تجريبية في ديسمبر 2015 على مدار نايل سات (اتلانتيك بيرد 8 غربا على التردد 11680).

شعار القناة الجزائرية الثالثة:

الشعار الأول للقناة دام حتى 05 جويلية 2008 ثم شهد لوغو الجزائرية الثالثة تغير حيث تخلت عن الشارة الأولى التي كانت عبارة عن رقم3 كبير يتوسط اسم الجزائرية باللغة العربية، تستخدم شارة جديدة مزجت فيها بين القيمة الزخرفية والرقم والحرف العربي وأصبحت الشارة تتمثل في رمز أو " مقام الشهيد" وهو بناء تذكاري بالعاصمة ورمز لثورة التحريرية يتوسط الرقم (3) وفي قاعدة الرمز

[1]– جهيدة شيباني، كنزة عراج، مرجع ذكر سابقا، ص115.

نجد كلمة الجزائرية بالخط المغربي وعليه فإن هذه الشارة مستمد من عروبة الجزائر وماضيها الثوري التحريري.

أما الشعار الثاني بدأ عرضه من 05 جويلية 2008 وهو يمثل شعار مقام الشهيد.[1]

بطاقة فنية للقناة التلفزيون الجزائرية الثالثة:

الاختصاص	متنوعة
التأسيس	2001
اللغة	عربية
المقر	الجزائر العاصمة
القطاع	حكومية
المدير	أحمد بن صبان
المقر الاجتماعي	الشهداء شارع 21
الموقع	الجزائر ص ب 184 المرادية 16-000.
البث عبر الساتل	نايل سات . عربسات.

جدول يمثل ترددات قناة الجزائرية الثالثة:[2]

القمر	التردد	FEC/SR	الجودة
نايل سات	(H)11679	5/6-27500	HD
نايل سات	(H) 11680	5-6-27500	HD
هوت بيرد	(H)12576	3/4-27500	HD

[1]- جهيدة شيباني، كنزة عراج، مرجع ذكر سابقا، ص115.

[2]- موقع التكية https://www.altkia.com/algerie-3-tv/ تمت زيارة يوم 2020/02/10 على الساعة 22:39.

أسترا	(H)11597	5/6-22000	SD
الكوم سات1	(H) 12232	3/4-15910	SD

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي للعينة:

التحليل الكمي للبيانات الخاصة بالعينة:

المحور الأول: بيانات أولية خاصة بنشرة الأخبار محل الدراسة

اسم النشرة	عدد النشرات	تاريخ بث النشرة	المدة الزمنية لنشرة
النشرة الرئيسة نشرة الثامنة	النشرة الأولى	01.03.2019	28د و23ثا
	النشرة الثانية	12.04.2019	28د و21ثا
	النشرة الثالثة	17.05.2019	28د و39ثا
	النشرة الرابعة	28.06.2019	51د و17د
	النشرة الخامسة	05.07.2019	51د و25ثا
	النشرة السادسة	09.08.2019	41د و59ثا
المجمـوع			227 د و184ثا

المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟)

جدول رقم (01): يمثل فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع

فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع:

المدة الزمنية الكلية	**المدة**	**النسبة المئوية**
	227د و184ثا	**%100**
المدة المخصصة للموضوع	67 د و 1 ث	**%29.51**

يبين الجدول رقم (01) والذي يمثل فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع والمقدرة ب29.51 ارتأينا في هذه الفئة على جمع زمن أعداد جميع أعداد النشرات في العينة المستخدمة والمقدرة ب6 نشرات حتى نستطيع معرفة المدة المخصصة للموضوع الحراك مقارنة بالوقت الإجمالي للنشرة .

وتعد هذه النسبة معتبرة جدا مقارنة بالوقت الإجمالي للنشرة ففي الأعداد الأولى لعينة الدراسة لاحظنا تخصيص مدة زمنية قصيرة جدا وهذا نظرا للموقف المتخذ من قبل القناة في معالجة الحراك في بدايته متجاهلة بذلك الحدث الطاغي على الساحة الجزائرية فكانت المعالجة باهتة وخافتة وذلك في ظل القيود والرقابة الصارمة المفروضة على الإعلاميين من أجل تغطية إخبارية نزيهة والالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي واختارت القناة لعب دور المتفرج بدل وظيفتها المتمثلة في ناقل للأحداث وفي نقلها للحدث اختزلت مطالب الشارع الرافضة للعهدة الخامسة بالإصلاحات السياسية من أجل التغيير الشامل إلى حين استفادتها من هامش الحرية التي فرضتها المسيرات الشعبية فيصبح بذلك موضوع الحراك من هامش خبري إلى حدث مركزي في القناة ويخصص له الوقت الكافي من تقارير وبلاتوهات مخصصة للنقل المباشر للمسيرات يوم الجمعة قبل أن يعود ليشغل حيزا ضيقا من الاهتمام والمعالجة الإعلامية لاسيما في المرحلة التي تلت حسم السلطة في الجزائر خيار الذهاب إلى الانتخابات.

جدول رقم (02): يمثل فئة موقع المادة الإعلامية

موقع المادة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
بداية النشرة	**04**	**%66.66**
وسط النشرة	**02**	**%33.33**
نهاية النشرة	**00**	**%00**
المجمـوع	**06**	**%100**

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع فئة موقع المادة الإعلامية والتي تمثل موقع حدث الحراك الشعبي في نشرة الثامنة الرئيسية حيث بلغت نسبة تموقعه في بداية النشرة بنسبة 66.66% و ذلك بمعدل تكرار 04، بينما بلغت نسبة تموقعه في وسط النشرة نسبة33.33% بمعدل تكرار 02، في حين كانت نسبة تموقعه في نهاية النشرة بنسبة00%.

وعليه توضح لنا هذه الفئة موقع المادة الإعلامية والتي تمثل تموقع حدث الحراك في نشرة الأخبار الثامنة الرئيسية والتي من خلالها تظهر لنا اختلاف موضع حدث الحراك من نشرة إلى أخرى حسب درجة أهمية الخبر وجدته. فكانت مجمل الأخبار المتعلقة بحدث الحراك في بداية النشرة أي في الصدارة المواضيع الأخرى في أغلب جمعات الحراك في العينة المستخدمة، فحين كان ورود الخبر في منتصف النشرة إلا في حالة وجود أحداث كانت ذات أهمية من الحراك بالنسبة للقناة وتمثلت هذه الاستثناءات في عيد الاستقلال الوطني وتأهل المنتخب الجزائري لنهائيات كأس أمم افريقيا.

وعليه نستنتج تحليات نظرية الدراسة والمتمثلة في ترتيب الأولويات والقائمة على وجود علاقة إيجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على موضوعات معينة وبروز نفس الموضوعات لدى الجمهور، والنظرية لا تبحث فقط في بروز الموضوعات في أجندة وسائل الإعلام وتأثيرها على بروز الموضوعات في أجندة الجمهور، ولكن تبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام والصفوة السياسية. وهذا ما أظهرته القناة في تجاهلها للمسيرات والاهتمام فقط بانتصار المنتخب الوطني على حساب مطلب الشعب في الحراك ونفس الامر بالنسبة لعيد الاستقلال فهي تبرز بذلك على أنها مهمة وتستحق ردود فعل، كما هو الحال أيضا بالنسبة لخطابات القايد صالح وتفقداته وزياراته الميدانية لنواحي العسكرية، وبذلك تظهر القناة قدرتها على توجيه الانتباه إلى موضوعات معينة دونما أخرى.

جدول رقم (03): يمثل فئة الأنواع الصحفية

الأنواع الصحفية	التكرار	النسبة المئوية
خبر	**00**	**%00**
تقرير	**14**	**%93.33**
حديث صحفي	**01**	**%6.33**
المجمـوع	**15**	**%100**

يوضح لنا الجدول رقم (03) توزيع فئة الأنواع الصحفية أن القناة الجزائرية الثالثة اعتمدت في نشراتها بشكل كبير جدا على التقرير بنسبة **93.33%** بمعدل 14 تكرار من أصل 15، وحتل الحديث صحفي المرتبة الثانية بنسبة **6.33%** وهي نسبة ضئيلة بنسبة لأهمية الموضوع و مما يحتاجه من محللين والخبراء. كما احتل الخبر المرتبة الاخيرة وهذا شيء طبيعي نظرا لطبيعة الموضوع وأهميته بنسبة للقناة.

ومن خلال هذا الجدول نجد أن قناة الجزائرية الثالثة قد اعتمدت بشكل كبير في نشراتها على التقارير في معالجة حدث الحراك وهذا الارتفاع يرجع إلى أن بعض الأخبار المهمة للجمهور تتطلب تناولها بالتفصيل والتركيز على الأجزاء المهمة، وكذلك بالنسبة لموضوع الحراك فلقد أخذ النصيب الأوفر في دراستنا هذه، وذلك من خلال التفاصيل التي يقدمها التقرير فيتيح للصحفي التعمق والتفصيل اكثر في الواقعة، فكانت نسبة الخبر في معالجة القناة لموضوع الحراك منعدمة وهذا راجع لأن الموضوع يحتاج تعمق وتفصيل في حيثيات الحراك وهذا مالا يتيحه الخبر، أما النوع الأخير فلم يأخذ نصيبه الكافي برغم من أن الحديث الصحفي له دور كبير فإثراء الموضوع فلم نجده سوى في عدد واحد فقط، وترجع هذه النسبة القليلة المسجلة للحديث الصحفي للسياسة الإعلامية للقناة وارتباطها بمصالح معينة كنمط الملكية والنظم الإدارية والقيود والرقابة المفروضة على تغطية الحراك ومعالجته من زاوية ورؤية القناة وعلى ما تمليه الجهات الرسمية ولأنه قد يكون في الحديث الصحفي المباشر بعض الانزلاقات من قبل الضيف والتصريحات التي تخلق عنصر المفاجئة و التي قد تتنافى وتختلف مع وجهات نظر المؤسسة الإعلامية ،وبهذا تثبت القناة أن الإعلام كان ولايزال أداة من الأدوات الناعمة لأجنحة السلطة برغم من الطفرة التي شهدها الإعلام في فترة من فترات الحراك جعلته يخطو خطوة للأمام ثم ما لبث أن تراجع خطوات أخرى للوراء.

جدول رقم (04): يمثل فئة اللغة المستخدمة

اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
اللغة العربية الفصحى	**20**	**%25.31**
اللهجة العامية	**55**	**%69.62**
لغة أجنبية	**04**	**%5.06**
المجمـوع	**79**	**%100**

من خلال هذا الجدول يظهر لنا احتلال اللهجة العامية المركز الأول بنسبة بلغت69.62% بمعدل تكرار 55 مرة. تليها اللغة العربية الفصحى بنسبة بلغت25.31% بمعدل تكرار 20 مرة كما بلغت اللغة الأجنبية المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 5.06% بمعدل تكرار 04 مرات فقط.

وعليه يتضح لنا أن اللهجة العامية كانت أكثر استعمالا وهذا راجع لكون القناة اعتمدت في مجمل تقاريرها على تصريحات المتظاهرين في الحراك، تلتها اللغة العربية الفصحى بالرغم من أنها اللغة الرسمية للنشرة و لغة الحوار لمقدمي النشرة في حين كانت اللغة أجنبية مقتصرة على بعض المتظاهرين، ويدل هذا التنوع في اللغة إلى أهمية هذه الفئة لأن اللغة المستخدمة يترتب عليها فهم الجمهور للرسالة واستيعابها ومن خلال النتائج يتضح أن القناة تهدف لجذب كافة شرائح الجمهور باعتمادها على مخلف اللهجات الجزائرية رغبة من القناة في إكساب شعبية وزخم أكبر للحراك مما يعطي انطباع أن معالجة القناة للحراك الشعبي امتدت وشملت مختلف ربوع الوطن باختلاف لهجاته وأنه أبطل حجة النظام للدفاع عن نفسه عند الاعتراض على سياساته فقد كان دائما يردد شعار أن الجزائر ليست العاصمة وفي ذلك إيحاء بأن المناطق الداخلية والجنوبية توافق سياسات النظام وتقبل به إلا أن هذا الحراك اسقط هاته الحجة .

جدول رقم(05): يمثل فئة العناصر التيبوغرافية

العناصر التيبوغرافية	التكرار	النسبة المئوية
بارز	**05**	**%83.33**
غير بارز	**01**	**%16.66**
المجمـوع	**06**	**%100**

يكشف لنا الجدول أعلاه الذي يمثل فئة العناصر التيبوغرافية ولقد تطرقنا في هذه الفئة إلى عنصر بروز الحدث في العناوين ومتمثل في الحراك الشعبي، فقد تمثل بروز الحدث في العناوين نسبة 83.33% أما النسبة المتبقية والتي شكلت 16.66% في عدم بروز الحدث في العناوين.

ويرجع بروز حدث الحراك في أغلب أعداد النشرات لتفعيل عناصر الإبراز والتفاعل من قبل القناة وهذا يعكس مدى أهمية الموضوع بالنسبة للقناة في حين ومن الملاحظ في الأعداد الأخيرة من عينة الدراسة تراجع و عدم بروز حدث الحراك وصور جمعات الحراك نظرا لوجود الرفض القاطع للانتخابات من قبل المتظاهرين في حين أن أغلب مواضيع الأعداد ما قبل الاخيرة والأخيرة تضمنت وركزت في جل معالجتها للحراك على مواضيع الانتخابات والحوار ولم تولي أهمية لرأي الأخر في

الشارع والرافض لتنظيمها وهذا ما تفرضه السياسة الإعلامية للقناة التي تتبنى الانتخابات الرئاسية وتنظيمها في أجالها المحددة.

والعودة إلى سياسة الترويج لمخططات النظام الجديد أو الحاكم الجديد، وتبرير مواقفه بل تولى مهمة الرد على خصومه، لتبقى المؤسسة ولائها للنظام وليس الأشخاص.

المحور الثالث: فئات المضمون (ماذا قيل؟)

جدول رقم (06): يمثل فئة الموضوع

الموضوع المطروح	التكرار	النسبة المئوية
المسيرات السلمية	**14**	**%17.07**
تجاوزات أمنية	**03**	**%3.65**
تثمين دور الجيش ودعمه	**39**	**%47.56**
مكافحة الفساد وأسقاط رموز النظام	**09**	**%10.97**
الحوار والانتخابات الرئاسية	**17**	**%20.73**
المجمـوع	**82**	**%100**

يظهر لنا جليا في الجدول الخاص بفئة الموضوع أن موضوع تثمين دور الجيش ودعمه قد تصدر المواضيع المعالجة في الحراك من طرف القناة بنسبة 47.56% بمعدل تكرار39 يليها موضوع الحوار والانتخابات الرئاسية بنسبة 20.73% بتكرار 17 ثم يليها المسيرات السلمية والتي قسمت إلى موضوعين: رفض العهدة الخامسة والمطالبة بإصلاحات ومثلت النسبة 17.07% بتكرار 14 فحين كانت نسبة موضوع مكافحة الفساد واسقاط رموز النظام 10.97%بتكرار 9 وأخيرا موضوع التجاوزات الأمنية بنسبة 3.65%بتكرار 03.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قناة الجزائرية الثالثة أولت الاهتمام بموضوع تثمين دور الجيش ودعمه في جل اعداد النشرة وكان هذا بعد خطاب القايد صالح وتفعيل المادة102 من الدستور من هنا بدأ الموضوع بأهم ركائز النشرة وخاصة بعد خطابات كل ثلاثاء فيحتل بذلك الموضوع صدارة

النشرة والزمن الأكبر في توقيت النشرة وهذا لمكانة المؤسسة العسكرية وحساسية خطاباته في فترة الحراك حيث أثرت القناة في الآراء المثمنة لمواقف المؤسسة العسكرية ودورها في مرافقة الحلول ومن المواضيع المعالجة أيضا الحوار والانتخابات الرئاسية فكان الموضوع الابرز ايضا في معالجة القناة لاسيما بعد إلغاء الانتخابات المزمع اجرائها في 4 من جويلية والتي أجلت فكانت القناة وفي معالجتها تبرز التأييد المطلق للانتخابات والحوار رغم انها لم تذكر شيئا عن المترشحين في البداية فحين تجاهلت الرأي الأخر في الشارع والرافض للانتخابات يليها موضوع المسيرات السلمية التي مثلت العنوان الأبرز للحراك ففي بداية معالجة القناة لحدث الحراك اكتفت القناة بذكر المسيرات السلمية المطالبة بإصلاحات ومن أجل التغيير السلمي متجاهلة بذلك العنوان و الشعار الابرز في بداية الحراك وهو رفض العهدة الخامسة لتستهل به بداية النشرة وهذا ما تأكده نظرية حارس البوابة أن الرسالة تمر بعدة مراحل وهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي وان هناك فردا يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها سيمررها أم سيزيد عليها أو يحذف منها أو يلغيها تماما ، فله سلطة القرار فيما سيمر من خلال بوابته وكيف سيمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور والأمر نفسه ينطبق على القناة محل الدراسة في معالجتها للحراك، فيما حضي موضوع مكافحة الفساد واسقاط رموز النظام باهتمام معتبر وهذا بعد إحالة الثلاثي سعيد بوتفليقة و محمد مدين وعثمان طرطاق بثت القناة صورا وصفت بالتاريخية وهم يدخلون المحكمة العسكرية بالبليدة وبهذا فقد تحرر من القيود اتجاه مواضيع الفساد والإطارات السامية في الدولة وهذا يدل أن القناة ولائها للهيئات وليس للشخصيات ففي وقت كانت فيه هذه الأسماء والشخصيات الآمر الناهي ولها السلطة والصلاحيات المطلقة وتتحكم في الإعلام بقبضة من حديد إلى حين انكشافها وفضحها وبروز استقلالية طفيفة في القضاء حينها سمح للقناة بتمرير هذه المشاهد والمجريات التاريخية، في حين أن موضوع التجاوزات الامنية كان أخر المواضيع المعالجة فقد كانت القناة تحاول ابراز جانب الترهيب في بعض الحصيلة والكشف عن مجموعات ارهابية مندسة في الحراك والكشف عن الاعتداءات على الشرطة من قبل المتظاهرين لخلق ذلك الشقاق في أوساط الحراك الذي بدوره كسر حاجز الخوف الذي كان سائد في فترات من التاريخ الأسود للجزائر فمنع التجمهر وكان يقابل بقمع من أفراد الأمن ليعود الحراك ويكسر ذلك الخوف الذي أرادت بعض الجهات العليا إحياؤه.

جدول رقم (07): يمثل عنصر فئة المسيرات السلمية

ومن خلال الجدول الخاص بفئة الموضوع تم جدولة مؤشرات الموضوع المسيرات السلمية كانت كالتالي:

المسيرات السلمية	التكرار	النسبة المئوية
رفض العهدة الخامسة	**00**	**%00**
المطالبة بالإصلاحات	**16**	**%100**
المجمـوع	**16**	**%100**

يوضح الجدول فئة المسيرات السلمية حيث مثلت المطالبة بالإصلاحات النسبة 100% بتكرار 16 بينما مثلت النسبة المنعدمة مؤشر رفض العهدة الخامسة.

نلاحظ في خلال نسب الجدول أن القناة ركزت في جل أعداد النشرة على موضوع المطالبة بالإصلاحات وأن الحراك من أجل التغيير الشامل والجذري غير أننا لم نشهد العنوان الأبرز للحراك والمتمثل في رفض العهدة الخامسة وذلك من بداية المعالجة حتى في التقارير المعالجة للحدث لم نلاحظ أي شعارات والتيفو الرافض نهايتها وحتى في الشعارات المطالبة برحيل الباءات الثلاثة فقد امتنعت القناة عند تغطيتها وهذا ما تفتضيه السياسة الإعلامية للقناة في تمرير أو حذف حارس البوبة ما يلائم توجهات القناة وعليه متجاهلة بذلك المطالب الشرعية للحراك وقيامها في المقابل بالالتفاف على الحراك الشعبي وإفراغه من محتواه، وهذا ماجل الإعلام يعيش حالة تخبط وارتباك، تؤكدها الاستقالات والوقفات الاحتجاجية ، فيما يشبه ثورة الضمير المهني لدى عمال قطاع الإعلام خصوصا الحكومي منه، في ظل القمع الممارس من قبل السلطات الجزائرية ضد الإعلاميين لإجبارهم على التعتيم على الأحداث الحاصلة في البلاد، نتج عنه تطور طفيف في عمل بعض الوسائل الإعلامية في معالجتها للمسيرات، على اعتبار أنها ستجد نفسها في مواجهة السلطة.

جدول رقم (08): يمثل فئة مصدر المادة الإعلامية

مصدر المادة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
مصدر رسمي	**04**	**%36.36**
مراسلون	**07**	**%63.64**
وكالة الأنباء	**00**	**%00**
المجمـوع	**11**	**%100**

يوضح لنا هذا الجدول أعلاه نسبة فئة مصدر المادة الإعلامية وتكراراتها والتي جاءت على النحو التالي:

مصدر رسمي بنسبة 36.36% بمعدل التكرار04 مرات، والمراسلون بنسبة 63.64 %بمعدل التكرار 07 مرات، ووكالة الأنباء بنسبة00% بمعدل التكرار0 .

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا أن قناة الجزائرية الثالثة انحصرت أغلب مصادر معلوماتها في معالجتها لموضوع دراستنا من خلال مراسلون بنسبة أكبر تليها المصادر الرسمية فقط واللذين شكلا النسبة الأكبر في نوع المصادر ويرجع هذا لكون القناة محل الدراسة عمومية رسمية بامتياز وقد تمثلت المصادر الرسمية في تصريحات وخطابات القايد صالح ورئيس الدولة ورؤساء الأحزاب وبيان المحكمة فيما يخص المحاكمات التي طالت رموز الفساد ويلاحظ أن في كثير من التقارير أن القناة لجأت إلى حيلة وهي عدم استخدام اللوغو الخاص بالقناة أثناء التصوير أو التسجيل في المسيرات خوفا من الاعتداء على صحافييها، بل لجأ البعض إلى ناقل للحدث عن طريق إعلام المواطنة.

جدول رقم(09): يمثل فئة الاتجاه

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
مؤيد	**75**	**%98.68**
معارض	**00**	**%00**
محايد	**01**	**%1.32**
المجمـوع	**76**	**%100**

يمثل الجدول أعلاه تكرارات ونسب فئة الاتجاه لموضوع الحراك الشعبي المعالج في نشرة الاخبار لقناة الجزائرية الثالثة بالنسبة لمقدمي النشرة وتصريحات وأراء المتظاهرين في جمعات الحراك فكانت نسبة التأييد98.68 % أي بمعدل تكرار 75 بينما نجد نسبة الحياد 1.32% بمعدل تكرار1 في حين نجد فئة الاتجاه المحايد كانت معدومة تماما.

و الملاحظ ان القناة كانت في بداية الحراك قد اتخذت الحياد في معالجتها للحراك وهدا ما لمسناه في نسبة المذكورة أعلاه فحين يظهر لنا جليا تأييدها المطلق للحراك والذي لم يظهر إلا في فترة التي تلت ذلك التضييق المفروض على الاعلامين والذي أدى بهم للخروج في وقفات سلمية نتيجة التضييق المفروض عليهم من قبل المؤسسة الاعلامية ومن قبل الشعب نتيجة عدم تغطيته للحراك والتظليل الممارس من قبل المؤسسات الاعلامية فكان الاعلامي بين مطرقة أوامر مسؤولي التحرير، وبين سندان الضمير المهني واستياء الشارع. فوجدوا أنفسهم في حالة حرج شديدة نتيجة عدم سماح المؤسسات التي ينتسبون إليها بتغطية الحراك بمهنية ونقل الصورة الحقيقية بقدر ما يملكون التزاما بسياسة إعلامية يفرضها دفتر شروط وطبيعة مؤسسة ينتمون إليها، والملفت في فئة التأييد نلاحظها من خلال أراء الشارع الجزائري في جمعات الحراك الملفت في معالجة القناة لموضوع الدراسة أن التأييد لم يذكر رفضه للعهدة الخامسة بل أن جل التأييد كان حول تثمين دور الجيش ودعمه والتأييد المطلق للحوار والانتخابات الرئاسية وبنسب معتبرة عن مكافحة الفساد واسقاط رموز النظام. وهذا ما تعكسه طبيعة توجهات المؤسسة الإعلامية ضمن إطار سياسة إعلامية مؤيدة للحراك لكنها تفرغ الحراك من مطلبه الشرعي وبالضرورة كان جل التأييد لدور الجيش وللانتخابات الرئاسية.

جدول رقم (10): يمثل فئة الفاعل

الفاعل	التكرار	النسبة المئوية
مسؤول رسمي	**00**	**00**
شخصيات سياسية	**00**	**00**
محللين سياسيين	**01**	**%100**
المجمـوع	**01**	**%100**

يوضح لنا الجدول نسبة فئة الفاعل والشخصيات الفاعلة في النشرة في معالجتها لموضوع الحراك ومن خلال الجدول يظهر لنا جليا ان القناة ركزت ولو بنسبة ضئيلة بمعدل تكرار واحد في عدد واحد للنشرة على المحللين السياسيين وبنسب منعدمة لشخصيات السياسية والمسؤول الرسمي والملاحظ في قناة الدراسة عدم وجود أي أطراف أخرى من الحراك مما يفتح النقاش بين جميع الفئات سواء الرافضة أو المؤيدة للحراك بل انحصرت معالجتها في نقل الأحداث من وجهة نظر واحدة للحراك من طرف القناة وعدم تقديم الرأي الأخر، ونستنتج من خلالها أن غياب الشخصيات الفاعلة المستضافة في النشرة راجع لخوف المؤسسة الإعلامية حال استضافه فاعلين إلى تقديم تصريحات وانزلاقات المؤسسة بمنأى عنها كون المؤسسة تخدم تيار واحد وتنجرف معه وتبرر مواقفه بل تتولى الرد على خصومه وخوض معارك بالنيابة عنه.

النتائج العامة للدراسة:

توصلت دراستنا و المعنونة ب "**المعالجة الاعلامية للحراك الشعبي**" من خلال القنوات الجزائرية دراسة تحليلية لعينة من النشرات الاخبارية الرئيسية في القناة الجزائرية الثالثة" إلى جملة من النتائج التالية:

-بينت الدراسة أن القناة من خلال معالجتها للحراك الشعبي قد خصصت مدة معتبرة جدا للحدث مقدرة ب 29.51 % مقارنة بالوقت الإجمالي للنشرة نظرا لأهمية حدث الحراك على الساحة الوطنية.

– أظهرت الدراسة أن القناة خصصت مواقع مختلفة للحراك الشعبي في ترتيب أجندتها الإعلامية فقد سعت القناة من خلال ترتيب موقع الحدث إلى إبراز أهميته فنجد مواقع الحراك الشعبي في اغلب عينة الدراسة كان في بداية النشرة أي في صدارة الأحداث وبدرجة أقل في وسط النشرة .

- كشفت الدراسة من خلال المحتوى المعالج أن التقرير الصحفي هو أهم وأكثر الفنون والأنواع الصحفية التي اعتمدتها القناة في معالجتها للحراك الشعبي، باعتبار أن التقرير يعطي مجالا أوسع لتقديم المعلومة وتطوراتها، في حين نجد استخدام ضعيف للحديث الصحفي نظرا للسياسة الاعلامية التي تتماشى مع القناة فرضت معالجة الموضوع من منظور واحد.

- يتضح من خلال المعالجة الإعلامية للمحتوى أن القناة اعتمدت على اللغة العامية بالدرجة الأولى رغبة منها في إبراز شعبية وزخم الحراك والبعد الوطني الذي اتخذه الحراك تليها اللغة العربية الفصحى باعتبارها قناة عمومية تتميز بالطابع الرسمي.

- كشفت الدراسة اعتماد القناة على مجموعة من العناصر التيبوغرافية في معالجتها لموضوع الحراك تمثلت في بروز الحدث في العناوين فكان حدث الحراك في جل عناوين أعداد النشرات في حين كان إهماله في الأعداد الاخيرة من عينة الدراسة تزامنا مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية .

- كشف لنا التحليل اهتمام القناة بموضوع تثمين دور الجيش ودعمه وكذا الحوار والانتخابات الرئاسية، إضافة إلى المسيرات السلمية المطابة بإصلاحات وبنسب أقل موضوع مكافحة الفساد وإسقاط رموز النظام وموضوع التجاوزات الأمنية في حين تغاضت عن بعض المواضيع الجديرة بالذكر

نذكر منها رفض العهدة الخامسة ويأتي الاهتمام بموضوع تثمين دور الجيش ودعمه وإغفال موضوع رفض العهدة الخامسة لإتباع القناة سياسة إعلامية صارمة اتجاه المواضيع الحساسة في الدولة ويظهر أن الإعلام رغم بعض التحرر عبر الفسحات القانونية لايزال أداة من أدوات الناعمة لأجنحة السلطة .

– اعتمدت قناة الجزائرية الثالثة على المراسلين و المصادر الرسمية في تحصيل الأخبار والمعلومات الخاصة بالحراك الشعبي في حين اختفت أنواع المصادر الأخرى وهذا بغرض الحصول على المعلومة الرسمية والدقيقة بما يكفل المصداقية والجدية.

– بينت الدراسة بروز الاتجاه المؤيد للقناة في معالجتها للحراك من خلال انحيازها لتثمين دور الجيش ودعمه والحوار والانتخابات الرئاسية والمسيرات السلمية المطالبة بالإصلاحات بينما برز الاتجاه المحايد للقناة في العدد الاول من العينة أي في الجمعة الثانية من الحراك.

الخاتمة

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا الموسومة ب: المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية معالجة إحدى أهم القضايا الراهنة والتي تمس المجتمع الجزائري بصفة خاصة ألا وهي حراك 22 فيفري 2019 ودوره في مخرجات التغيير السياسية، وكيف عالجته قناة الجزائرية الثالثة من خلال تحليل مضامينها الإخبارية حيث خلصت الدراسة إلى أن القناة قامت بمعالجة وقائع الحراك على أساس موضوعي تتحكم فيه الساسة الإعلامية ورغم كل التحولات التي مست قطاع الإعلام إلا أن القناة لم تكن بمنأى عن تأثيرات نظام الحكم المتعاقبة الذي إنعكس على مضامينها الإعلامية إتجاه الحراك الشعبي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1) بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وسيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، بيروت2012.

2) بشارة عزمي، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

3) بكيس نور الدين، **الحراك الشعبي الجزائري** النشر الجامعي الجديد، ط1، 2019.

4) تمار يوسف، **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية – الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

5) حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، لبنان، 2012.

6) حسن محمد الزين، **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، دار القلم الجديد، ط1، بيروت،2013.

7) رزاق عبد العالي، **الهبة الشعبية السلمية 22 فيفري2019 سقوط حزب فرنسا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2019.

8) الزين حسن محمد، الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، ط1، بيروت،2013.

9) عبد الحميد محمد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

10) كاظم الأسد تمارا، غسان الشبوط محمد، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين-ألمانيا، 2018.

11) المزاهرة منال هلال، **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2014.

12) المفلح خضرة عمر، **الاتصال المهارات و النظريات وأسس العامة**، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2015.

13) مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط3، بن عكنون الجزائر،2007.

14) مكاوي حسن عماد، حسني السيد ليلى، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، دار المصرية اللبنانية ،ط1، القاهرة،2014.

15) نافعة حسن ، **ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو**، التقرير السابع لتنمية الثقافة مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت، 2014.

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1) إسلام نزيه سعيد، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2017.

2) بابا واعمر عبد الرحمان، **دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة**، أطروحة لنيل الشهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر 3، بسنة 2018/2017.

3) بن عودة موسى، **القيم الإخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2018/2017.

4) جيدور الحاج بشير، **أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016.

5) رمضان عبد المجيد، **توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة باتنة، 2016/2015.

6) رزيق سامية، **البرامج الاجتماعية في الفضائيات الجزائرية الخاصة، برنامج ما وراء الجدران قناة النهار –أنموذجا –** مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، وسائل الإعلام والمجتمع جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

7) رقاب سلمى، **التغطية الإخبارية للازمة اليمنية من خلال الفضائيات الاجنبية الناطقة باللغة العربية " فرانس 24"**، دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبارية. مذكرة مكملة لنيل شهادة

ماستر في علوم الاعلام والاتصال تخصص سمعي بصري من جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2017/2016.

8) زيان عبد النور، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي**: دراسة حالة مصر 2011-2013، مذكرة ماجستير في علوم السياسية وعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية جامعة الجزائر 3.

9) شيباتي جهيدة، عراج كنزة، **المعالجة الإعلامية للقضايا الراهنة في قناة الجزائرية الثالثة A3 TV**، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة أم البواقي،2016/2015.

10) طواهري صفية، هبال بسمة، **واقع الممارسة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة في ظل المتغيرات القانونية**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ماي 2017.

11) قراح ربيعة، غراف نور الهدى ، **دور القنوات الجزائرية الخاصة في تقديم الخدمة العمومية حسب رأي اساتذة الإعلام والاتصال في جامعة ام البواقي**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص سمعي بصري، جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2015.

12) كزيز صباح، **دور السياسة الخارجية الدولية قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010**، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 .

13) مريم لقرع ، **دور المرأة الإعلامية القائمة بالاتصال في المؤسسة التلفزيونية التلفزيون الجزائري نموذجا**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013/2012.

14) مسعد خير الدين، مسعد عبد الحكيم ، **المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب في قناة النهار دراسة تحليلية وصفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2015.

المجالات والدوريات:

1) بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

2) بن الصغير عبد المؤمن، **دفاتر السياسة والقانون، التنظيم القانوني لنشاط السمعي البصري في ظل التشريع الإعلامي الجزائري**، العدد 19جوان 2018،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

3) بلقزيز عبد الإله ، دراسات، **الربيع العربي جردة حساب أولية** كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

4) بومشطة يوسف نوال، **المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية– الجزيرة نت والعربية نموذجا–** ،المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، منتدى الإعلام والاقتصاد ... تكامل الأدوار في خدمة التنمية، السعودية2016.

5) حمدي محمد الفاتح، ولفلفل ابراهيم ،المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري –دراسة تحليلية– ،مجلة المعيار،العدد48 ، مجلد2019،23.

6) ذنون فواز، **النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية**، دراسات شرق أوسطية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، العدد 87، 2019.

7) زيتوني محمد، **الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة**، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدارسات والبحوث.

8) سايح فاطمة، مجلة التكامل الاقتصادي، **دور الفساد الملي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائري**، العدد 3، 2019، جامعة الجزائر.

9) شهاب محمد فوزي، **دور التلفزيون في ترتيب أولويات القضايا لدى الجمهور البحريني** معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.

10) صالح محسن، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية تقرير المعلومات (23)** قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، بيروت،2012.

11) مقدم أحلام سارة، مصطفى بن حوى، **22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي برلين، العدد السادس أكتوبر، جامعة وهران 2، 2019.

12) العرباوي عزيز، **مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة**، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 2016.

13) قرن محمد اسلام، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك**، منتدي السياسات العربية، فبراير 2020.

قوانين ووثائق:

المرسوم رقم 86-147 المؤرخ في 24 شوال 1406 الموافق ل 01 افريل 1986.

مواقع الإنترنت:

موقع الالكترونية: https://www.altkia.com/algerie-3-tv/

الملاحـــــق

الملحق رقم (01):

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الاعلام والاتصال

الموضوع: تحكيم استمارة تحليل المحتوى

المعالجة الاعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية

دراسة تحليلية – لعينة من النشرات الاخبارية الرئيسية في قناة الجزائرية الثالثة–

استمارة تحليل المضمون في إطار رسالة لنيل شهادة الماستر (ل م د) في الاتصال والعلاقات العامة

اعداد الطالبتين: اشراف الأستاذ:

-بلماحي نورة بابا واعمر عبد الرحمان

-رباحي عبير

تحية طيبة وبعد:

في إطار اجراء دراسة بعنوان " المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي من خلال القنوات الجزائرية دراسة تحليلية لعينة من النشرات الاخبارية الرئيسية في قناة الجزائرية الثالثة، مستخدمين بذلك أداة تحليل المضمون. قمنا بصياغة استمارة تحليل المضمون مرفقة بدليلها، وكذا تحديد دليل تعريفات الاجرائية معتمدين على وحدة الفكرة كوحدة لتحليل.

لذلك نطلب من سيادتكم الاطلاع والتمعن في محتوى الاستمارة وما تضمنته من تعريفات اجرائية وتحكيمها ب:

-وضع علامة (V) امام التعريفات التي ترونها مقبولة.

-وضع علامة (F) امام التعريفات التي ترنها غير مقبولة.

-وضع علامة (M) في حالة وجود تعريف يجب تعديله .

كما نطلب من سيادتكم تدوين وادراج بعض الإضافات إن وجدت.

وشكرا لتعاونكم.

الملحق رقم 2: استمارة تحليل المضمون

المحور الأول: بيانات أولية خاصة بنشرة الأخبار محل الدراسة:

1- اسم النشرة: 1

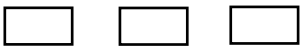
2- تاريخ بث النشرة: 2 3 4

3- المدة الزمنية لنشرة 5

المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟)

1- فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع:

2 1 6

2- فئة موقع المادة الإعلامية:

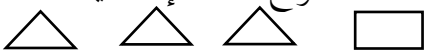
5 4 3 7

3- فئة الأنواع الصحفية:

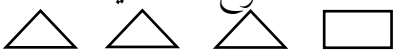
8 7 6 8

4- فئة اللغة المستخدمة:

11 10 9 9

5-فئة العناصر التيبوغرافية:

13 12 10

المحور الثالث: فئات المضمون (ماذا قيل؟)

1-فئة الموضوع:

12

13

14

15

2- فئة المصدر:

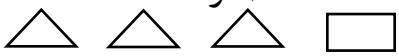

3- فئة الاتجاه:

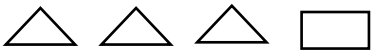

4-فئة الفاعل:

الملحق رقم (03): دليل استمارة تحليل المضمون

المحور الأول: بيانات أولية خاصة بنشرة أخبار محل الدراسة

يشير المربع رقم (1) إلى اسم النشرة محل الدراسة نشرة الأخبار الرئيسية.

يشير المربع رقم (2.3.4) إلى تاريخ بث النشرة: يوم بث النشرة شهر بث النشرة سنة بث النشرة.

يشير المربع(5) إلى مدة الزمنية للنشرة بدقائق.

المحور الثاني: فئات الشكل

1- فئة المدة الزمنية المخصصة للموضوع

يشير المربع رقم (6) إلى فئة المدة الزمنية الخاصة أو المخصصة للموضوع
وتشير المثلثات المرقمة (1.2) على التوالي إلى:

1- الوقت المخصص للخبر بالدقائق.

2-الوقت المخصص للخبر بالثواني.

2-فئة موقع المادة الإعلامية

يشير المربع رقم (7) إلى فئة موقع المادة الإعلامية والتي تتفرع إلى مثلثات، وتشير المثلثات المرقمة (3.4.5) على التوالي إلى:

3- في بداية النشرة .

4- في وسط النشرة.

5- في نهاية النشرة.

3--فئة الأنواع الصحفية

يشير المربع رقم (8) إلى فئة الأنواع الصحفية

وتشير المثلثات المرقمة (6.7.8) على التوالي إلى:

6-خبر.

7- تقرير.

8-حديث صحفي .

4-فئة اللغة المستخدمة

يشير المربع رقم (9) إلى فئة اللغة المستخدمة

وتشير المثلثات المرقمة (9.10.11) على التوالي إلى:

9-لغة عربية فصحى.

10-لهجة عامية.

11- لغة أجنبية.

5- فئة العناصر التيبوغرافية

يشير المربع رقم (10) إلى فئة العناصر التيبوغرافية و المتمثلة في بروز الحدث في العناوين حيث تتفرع المثلثات(12.13)والتي تشير إلى:

12-بارزة

13-غير بارزة

المحور الثالث: فئات المضمون

1-فئة الموضوع

تشير المربعات المرقمة(11.12.13.14.15) إلى فئة الموضوع وهي على النحو التالي:

11- مسيرات سلمية وتتفرع إلى مثلثات المرقمة (1.2) والمتمثلة في :

1-رفض العهدة الخامسة

2- مطالبة بإصلاحات.

12- تجاوزات الأمنية.

13- تثمين دور الجيش ودعمه.

14- مكافحة الفساد و إسقاط رموز الفساد

15- الحوار والانتخابات الرئاسية.

2- فئة المصدر

يشير المربع رقم (16) إلى فئة المصادر والتي تنقسم إلى مجموعة مثلثات المرقمة (3.4.5) وهي: على النحو التالي:

3-مصدر رسمي.

4- مراسلين.

5- وكالة الانباء.

3- فئة الاتجاه

يشير المربع رقم (17) إلى فئة الاتجاه والتي تضم المثلثات المرقمة (6.7.8) متمثلة في:

6-مؤيد.

7-معارض.

8-محايد.

4-فئة الفاعل

يشير المربع رقم (18) إلى فئة الفاعل والشخصيات الفاعلة في الحدث أو المتصلة بالموضوع والتي تتفرع إلى المثلثات المرقمة (9.10.11) حيث يشير كل مثلث إلى:

9- مسؤول رسمي.

10- شخصيات سياسية.

11-خبراء ومحللين.

الملحق رقم (04) : دليل التعريفات الإجرائية

المحور الثاني: فئات الشكل

- **فئة المدة الزمنية:** ونقصد بهذه الفئة المدة الزمنية التي حضي بها موضوع دراستنا في النشرة الإخبارية على غرار الأحداث الأخرى.
- **فئة موقع المادة الإعلامية:** وتمثل هذه الفئة موقع حدث الحراك الشعبي في النشرة الإخبارية والذي من خلاله تبرز أهمية الحدث.
- **فئة الأنواع الصحفية:** وتعني هذه الفئة تلك القوالب الفنية الصحفية التي اعتمدت عليها القناة في عرض مادتها خلال معالجتها للحراك وتنوعت بين: خبر. تقرير. حديث صحفي.
- **فئة اللغة المستخدمة:** ونقصد بها نوع وأسلوب اللغة المستخدمة من طرف القناة في نشرتها الإخبارية بغرض إيصال رسالتها الإعلامية.
- **فئة العناصر التيبوغرافية:** ونعني بهذه الفئة نوع العناصر التي استخدمتها القناة في نشرتها الاخبارية والمتمثلة في :

بروز الحدث في العناوين: وهو عدد المرات التي برز فيها الخبر في العناوين والذي يمثل الحراك الشعبي في الجزائر.

المحور الثالث: فئات المضمون

- **فئة الموضوع:** ونقصد بها المواضيع الخاصة بموضوع دراستنا والتي تناولنا النشرة والمتمثلة في:
  - **المسيرات السلمية:** : وهي تلك المسيرات التي شهدها الشارع الجزائري كل جمعة في 48 ولاية مناهضة ورافضة للعهدة الخامسة.
  - **التجاوزات الأمنية:** وهي تلك التجاوزات الأمنية التي شهدتها بعض جمعات الحراك متمثلة في اعمال الشغب والتخريب.
  - **تثمين دور الجيش ودعمه:** الإرشادات والآراء المثمنة والداعمة لمواقف ودور المؤسسة العسكرية في تغيير مسار الحراك.
  - **مكافحة الفساد:** ونعني بها تلك المحاكمات التاريخية التي شهدتها المحاكم الجزائرية بعد إسقاط رموز النظام والعصابات ومحاكمتهم من أجل إرساء وإقامة دولة الحق والقانون والتي تدخل ضمن مطالب الحراك.

- **الحوار والانتخابات الرئاسية:** ونقصد بها تلك المشاورات الداعمة لدور الحوار في حل الأزمة من خلال إنشاء هيئة الوساطة والحوار بين جميع أطراف الحراك الرافضة للانتخابات ولتمديد العهدة الرابعة والمؤيدة لتنظيمها في موعدها.

➢ **فئة المصدر:** وتعني هذه الفئة تلك المصادر التي تعتمد عليها القناة في نقل أحداث ومجريات الحراك الشعبي في الجزائر المتمثلة في: مسؤول رسمي .مراسلين. وكالات الأنباء.

➢ **فئة الاتجاه:** ونقصد بهذه الفئة النسبة الكلية لظهور الاتجاه (مؤيد–معارض– محايد) خلال فئات المضمون في النشرة الإخبارية.

➢ **فئات الفاعل:** ونقصد بهذه الفئة الأطراف الفاعلة في النشرة الاخبارية من مسؤولين رسميين أو شخصيات سياسية أو خبراء ومحللين المستضافين أحيانا في النشرة.

اسم ولقب الأستاذ المحكم و درجته العلمية

-.....

– ملاحظات توضيحية تودون إضافتها (ان وجدت):

.....

.....

.....

.....

.....